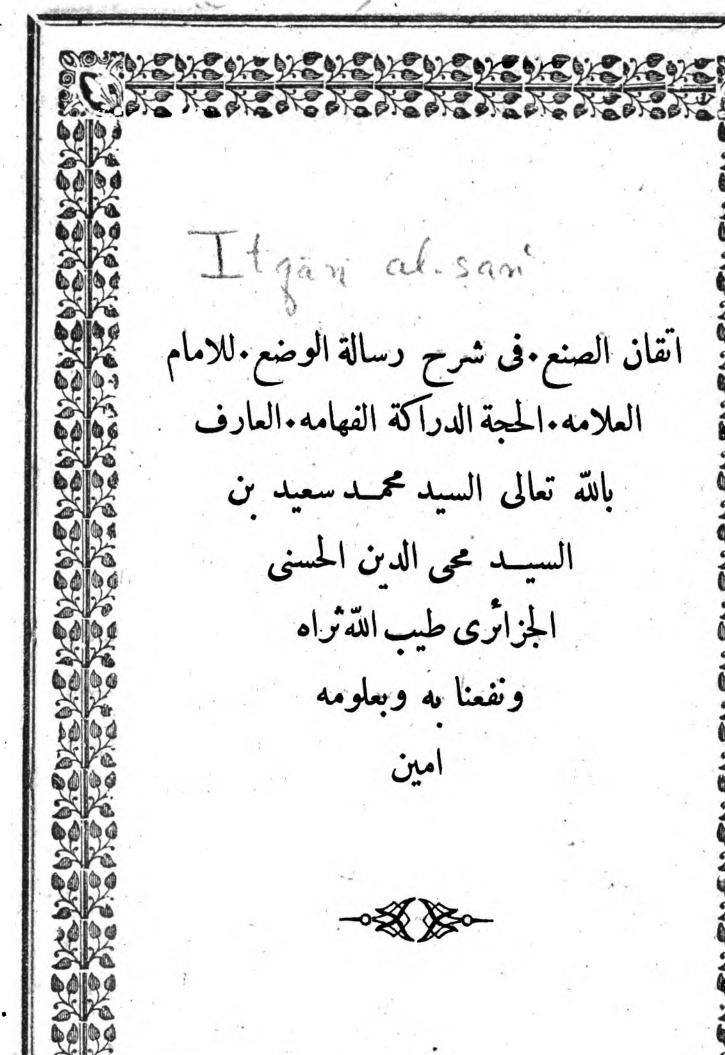




اتقان الصنع . فى شرح رسالة الوضع . للامام العلامه . الحجة الدراكة الفهامه . العارف بالله تعالى السيد محمد سعيد بن السيد محى الدين الحسنى الجزائرى طيب الله ثراه

ونفعنا به وبعلومه

امين

طبع في مطبعة جريدة بيروت . في بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً يوافي عظيم نعمه . ويكافىء عميم كرمه . والصلاة والسلام على عين رحمته . وخيرته من خليقته . اما بعد فيقول العبد المفتقر لمولاه الغنى . محمد سعيد بن محى الدين الحسنى . ان رسالة الوضع للمولى عضد الدين عبد الرحمان بن احمد بن عبد الغفار الايجى نسبة لايج بلدة بالعجم من اعمال كرمان . اعلا الله درجته في الجنان . قل حجمها . وكثر علمها وعظم نفعها وعمت بركاتها . وقد شرحها جماعة من العلماء رضى الله عنهم . غير انه لضعف الهمم وجمود القريحة في هذا الزمان الذى قل خيره . وعم الخليقة شره وضيره . لا ينال تلك الفوائد التى سطروها الا من رجح في موازين العقل وسبق في ميادين الفهم يفترع ابكار المعانى ويرفع منار المبانى فاستخرت الله جل جلاله . وعم فضله ونواله . فى ان التقط وانتخب بعض الفوائد منها وارتبها على المتن لنفع نفسى واولادى افلاذ كبدى ولمن هو مثلي من العاجزين لا للمارسين للعلوم من اهل هذا الشان . الفايزين بالسبق عند طراد الاذهان . فتح الله بصيرتنا

ونور بمنه وكرمه سريرتنا. بمحمد وآله. انه على ذلك قدير. وبالاجابة جدير. وهو حسبي ونعم الوكيل. راقماً للاصل صاداً ولتقييدى هذا الذى يشبه الطرر شيناً. قال المصنف بعد التسمية لفظا لا. خطاً وذلك كاف في امتثال الامر بالاتيان بها (ص هذه فايدة)

ش اعلم ان الاصل هذى فابدلت الياء هاء فقول المولفين هذه فائدة وهذا كتاب ونحوه يعنون به المولف الحاضر فى العقل وذلك انهم استحضروا المعاني التى جمعوها فيه على وجه الاجمال واوردوا اسم الاشارة عليها لبيانها فاسماء الاشارات قد تستعمل في الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة فى مرأي المخاطب لكن لا بد من نكتة وهى هنا الاشارة الى اتقانه هذه المعانى حتى صارت لكمال علمه بها كانها مبصرة عنده وتصح الاشارة اليها فقول المصنف هذه الهاء للتنبيه والمشار اليه بذى من هذه العبارات الذهنية التى اراد كتابتها وبيان اجزائها نزلت منزلة الشيء المحسوس فاستعملت (١) كلمة هذه الموضوعة لكل مشار اليه محسوس فيها لما ذكرناه والعبارات جمع عبارة بمعنى العبور وهو الانتقال اطلقت على الالفاظ لانه يعبر اليها بالنسبة للمتكلم ومنها بالنسبة للسامع فالمتكلم يستحضر المعنى اولا ثم ينتقل للفظ الذى يعبر به عنه والسامع يتوجه ذهنه للفظ ثم ينتقل للمعنى الذى يفهمه منه

والفائدة في اللغة ما حصلته من علم او مال مشتقة من الفيد بمعنى

---

(١) قولهُ فاستعملت كلمة هذه الخ اعلم ان اسم الاشارة وضعهُ الواضع لان يشار به للشيء الحاضر المحسوس ثم يستعيرونهُ للمعقول استعارة مصرحة تبعية وتقريرها انهُ شبه اولا المعقول الكلي بالمحسوس الكلي بجامع قوة التميز عند المتكلم او السامع فسري التشبيه بين الجزئيات فاستعرنا بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية لفظ هذه الموضوع للجزئي المحسوس لجزئي معقول فهي تبعية للتشبيه بين الكليين كما حققهُ المولوي اه

استحداث المال او الخير .وقيل اسم فاعل من فأدته اذا اصبت فؤاده (١) فالفائدة اسم فاعل على كل حال والخلاف انما هو فى مبدا الاشتقاق فعلى الاول اسم فاعل بمعنى اسم المفعول اى هذه مسائل محصلة وعلي الثانى اسم فاعل باق على حاله والمعنى هذه مسائل مصيبة للفؤاد مؤثرة فيه لانبساطه وسروره بها اذا علمت هذا علمت ان في كلام الشيخ احتباكا والاصل وهى اسم فاعل مشتقة من الفيد بمعنى استحداث المال وقيل اسم فاعل من فادته اذا اصبت فؤاده والحكم عليها بانها مشتقة بالنظر الى الاصل والا فهى هنا اسم جامد لانها علم على العبارات الذهنية المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة والفؤاد القلب على المشهور وقيل عين فيه وقيل باطنه وقيل غشاؤه وفى العرف هى المصلحة المترتبة على الفعل من حيث هى ثمرته ونتيجته وتلك المصلحة من حيث انها مترتبة على طرف الفعل اى ملاصقة لطرفه ونهايته وذلك كماء البئر مثلا فانه ملاصق لاخر الحفر تسمي غاية له ومن حيث انها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى غرضاً والغرض فى الاصل معناه القصد فالمصلحة لما كانت مقصودة للفاعل من الفعل ناسب تسميتها به ومن حيث انها باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور الفعل لاجلها تسمى علة غائية وعلة باعثة ايضاً وحاصله ان العلة الغائية هى التى تحمل على العمل ويتقدم تصورها ذهناً ويتاخر وجودها عنه في الخارج كالجلوس على السرير فان تصوره ذهناً مقدم على عمل السرير ويتاخر الجلوس عليه فى الخارج .قال بعضهم

---

١) وعلى المعنى الثاني مشى الشهاب الخفاجي فقال رحمة الله

من الفؤاد اشتقت الفائده ، والنفس ياصاح بذا شاهده
لذا ترى افئدة الناس لقد مالت لمن في قربه فائده

نعم ما قال سادات الاول   اول الفكر اخر العمل

والفائدة والغاية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار كما ان الغرض والعلة الغائية كذلك فالاولان اعم من الاخيرين مطلقاً اذ ربما تترتب على الفعل فائدة لا تكون مقصودة لفاعله ولا باعثة له عليه وذلك كالحفر لاجل الماء فيوجد كنز فقد تحقق في ذلك الكنز الامر ان الاولان دون كل واحد من الاخيرين ثم الاسناد في قوله هذه فايدة (حقيقي) ان اريد بالفائدة الالفاظ اذ العبارات في انفسها فائدة واذا كانت العبارات الذهنية فائدة حقيقة كان حمل الفائدة عليها حقيقة ايضاً لانه من اسناد الشيء لمن هو له «ومجازى» ان اريد بها المعاني وذلك ان الفائدة اسم للمعاني فحقها ان تسند للمعانى لان الخبر عين المبتدا فى المعنى فاسنادها للالفاظ المشار اليها بهذه مجاز فى الاسناد من اسناد الشيء الى سببه لان الالفاظ الذهنية توصل المعاني لذهن السامع اذا برزت من الذهن الى الخارج (ص تشتمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة)

ش تشتمل اى تحصر واشتمالها على الثلاثة من اشتمال الكل على اجزائه وذلك كاشتمال البيت على السقف والجدر الاربعة لا على جملته لئلا يكون المحظور وهو اشتمال الشيء على نفسه كأن يقال ان المقدمة والتقسيم والخاتمة عين الفائدة فاشتمال الفائدة على الثلاثة من اشتمال الشيء على نفسه وحاصل الجواب ان كل واحد من الثلاثة يلاحظ على حدة والفائدة تلاحظ هيئة اجتماعية فلا يلزم عليهما ذكر ووجه الحصر ان ما يذكر فيها اما ان يكون مقصوداً او لا الاول التقسيم والثانى اما ان يتعلق بالمقصود تعلق السابق باللاحق وهو المقدمة او بالعكس وهو الخاتمة (ص المقدمة)

ش المراد بالمقدمة هنا مقدمة الكتاب وهي اسم لطايفة من الالفاظ

قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه علماً كان او غيره لا مقدمة العلم التى هى عبارة عما يتوقف عليه صحة الشروع فى العلم وذلك كتعريفه وبيان موضوعه وغايته وحكمه فليست مرادة هنا بل المراد مقدمة الكتاب من قدم اللازم بمعنى تقدم او من قدم المتعدى نحو قدم زيد عمراً اى جعله مقدماً فعلى اخذها من اللازم تكون بكسر الدال لا غير لان اسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدى واسم المفعول لا يصاغ من اللازم بل من المتعدى وعلى اخذها من المتعدى يصح كسر الدال وفتحها على معنى انها مقدمة من فهمها على غيره او مستحقة لما اشتملت عليه من الفوايد ان يقدمها الغير (ص اللفظ قد يوضع لشخص بعينه)

ش . اعلم ان اللفظ في اصل اللغة مصدر بمعنى الرمى ثم استعمل بمعنى الملفوظ فيتناول ما لم يكن صوتاً او حرفا وما هو من حرف واحد او اكثر مهملا كان او مستعملا صادرا من الفم او لا كطرح النواة . لكن خص ثانياً في عرف اللغة بما هو صادر من الفم بالفعل من الصوت المعتمد على المخرج حرفا واحداً او اكثر سواء كان فم انسان او غيره مهملا او مستعملا والصدور من الفم محال على الله تعالى فلا يقال فى لفظة من الفاظ القرآن العظيم او غيره من الكتب المنزله لفظة الله لايهامها الجارحة بل يقال فيها كلمة الله لان الالفاظ وان اضيفت اليه خلقاً فلا يجوز اطلاقها عليه لما ذكرناه ولا يقال ان الكلمة قول مفرد والقول هو اللفظ الصادر من الفم فنسبة الكلمة الى الله توهم الجارحة ايضاً والله منزه عنها لانا نقول اسناد الكلمة الى الله وان كان موهماً فقد ورد الاذن الشرعى باسنادها اليه ومحل منع اطلاق الشىء على الله واسناده اليه اذا كان موهما ما لم يرد اذن

في اطلاقه او اسناده اليه تعالى والا جاز اذ اسماء الله توقيفية قال تعالى قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي الاية وفي اصطلاح النحاة ما من شانه ان يصدر من الفم من الحروف واحداً كان او اكثر او ما ليس من شانه الصدور من الفم لكن تجرى عليه احكام اللفظ كالعطف والابدال وذلك كالضمير المستتر في فعل الامر (١) فانه واجب الاستتار فليس من شانه الصدور من الفم لكن تجرى عليه احكام اللفظ كالعطف والتاكيد ونحو ذلك مثاله قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة السكنى من السكون لانها استقرار ولبث وانت تاكيد اكد به المستكن ليصح عطف قوله وزوجك عليه وهذا التعريف اعم من الاول وهو المراد هنا اذ فيه تندرج كلمات الله تعالى فيقال لها الفاظ وكذا الضمائر الواجبة الاستتار فكلمات الله مندرجة فيه بالنظر للطرف الاول منه ولا فرق بين القديمة وهو المعنى القايم بذاته تعالى والحديثة

---

١ قولهُ كالضمير المستتر في فعل الامر اعلم ان الضمائر المستترة الفاظ بالقوة ولم يوضع لها لفظ خاص بها فكما انها لا تكون مذكورة بنفسها لا تكون مذكورة بعبارة خاصة دالة عليها ولكن جعلوا مثل هو وانت كناية عنها وهو عارية قال بعضهم الضمير المستتر ليس من مقولة الحرف والصوت الذي هو اعم من الحروف ولا ادري من اي مقولة هو قال صاحب الايضاح ان المستتر هو المحذوف لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صوناً للسان عن حذف الفاعل قال عصام الدين قولهُ لم يوضع لها لفظ فليس في اضرب الا الفاعل المعقول من غير ان يكون فاعلا ملفوظاً وا كتفى بفهمهِ من غير لفظهِ عن اعتبار لفظ فاقيم مقام اللفظ في اعتبـاره جزء الكلام الملفوظ ايضاً كجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجباً وتارة ممكناً جسما او عرضاً وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقولهُ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغي فاحفظهُ فانهُ مما خفي على غيري حتي قال بعض العقلاء لا ادري من اي مقولة هو فليت قولي هذا بلغهُ انتهى

كالالفاظ القرآنية لكن فى القديمة على حذف مضاف اى وفي اصطلاح النحاة ما من شان نوعه ان يصدر من الفم وكلام الله القديم نوعه مطلق كلام اى كليه الذى يحمل عليه والمراد بالنوع النوع اللغوى لا المنطقى الذى هو تمام الماهية لان هذا لا يقال فى ذات الله ولا فى صفاته وشان هذا النوع الصدور من الفم باعتبار بعض افراده لا جميعها لان القديم ليس من شانه الصدور من الفم واما الحادث كالالفاظ القرآنية فصادرة من الفم بالفعل والضمائر الواجبة الاستتار داخلة فيه بالنظر للطرف الثاني واما الجائزة الاستتار وما حذف من مبتدا او خبر وغير ذلك داخلة في التعريف بالنظر للطرف الاول اذ من شانها الصدور من الفم فافهم ذلك واجعله نصب عينيك واعلم ان ال اما ان يشار بها للحقيقة واما ان يشار بها للافراد والتى يشار بها للحقيقة اما ان يشار بها للحقيقة من حيث هى وتسمى لام الجنس واما ان يشار بها للحقيقة من حيث تحققها فى حصة من الافراد غير معينة ويقال لها لام العهد الذهنى وهى التى قصد بها الحقيقة في ضمن فرد مبهم نحو ادخل السوق واشتر اللحم واخاف ان ياكله الذيب والتى يشار بها للافراد اما ان يشار بها لكل افراد الحقيقة ويقال لها لام الاستغراق وهى التى قصد بها الحقيقة في ضمن جميع الافراد نحو ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات الاية لان الاستثناء يدل على العموم واما ان يشار بها الى حصة من الافراد معينة نحو جاء القاضى اذا لم يكن في البلد الا قاض واحد ويقال لها لام العهد الخارجى فالاقسام اربعة وبناء على ذلك فاللام في اللفظ اما للجنس من حيث حصوله في بعض افراده اعنى العهد الذهنى اى الماهية المعهودة فالمعهود

فى الذهن هو الماهية لا بعض الافراد لانه مبهم او لحصة معينة من جنس مطلق اللفظ وهو الموضوع منه اعنى العهد الخارجى فان قلت العهد الخارجى عهده من حيث تقدمه صريحا او كناية او علما فما هنا من اى قبيل . قلت من قبيل الثالث اذ من المعلوم ان اللفظ الثابت لشخص او لامر كلى انما هو الموضوع لا المهمل ومن اثر الالطاف بالعباد حدوث الموضوعات اللغوية ليعبر كل انسان عما في ضميره مما يحتاج فيه الى غيره حتى يعينه عليه لعدم استقلاله به ولهذا يقال للانسان مدني بالطبع قوله قد يوضع فيه العدول عن الماضى الى المضارع لاستحضار الصورة الغريبة اذ تعقل الموضوع له بواسطة امر عام او بدونه امر غريب والوضع لغة جعل الشيء في موضعه واصطلاحا تعيين اللفظ بازاء المعنى بناء على ان لفظ المجاز موضوع او هو تعيين اللفظ بازاء المعنى للدلالة عليه بنفسه ان قلنا انه غير موضوع لان دلالته على المعنى بالقرينة لا بنفسه وقوله لشخص اى لفرد لوحظ بخصوصه بما يعينه ويشخصه والشخص هو الشيء الممتاز عن الغير بحيث لا يشاركه شيء اخر اصلا واصله سواد الانسان وغيره يرى من بعد ثم استعمل في ذاته وقوله بعينه صفة كاشفة لتعريف الشخص وتبيينه لان الشخص هو العين بمعنى معين اى اللفظ قد يوضع لشخص ملتبس بالتعيين اى باعتبار تعقله وتشخصه بعينه لا باعتبار امر اخر او متعلق بقوله يوضع ويسمى هذا الوضع وضعا خاصاً لموضوع له خاص وذلك كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه (ص وقد يوضع له باعتبار امر عام وذلك بان يعقل امر مشترك بين مشخصات ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه المشخصات

بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم منه الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك) ش قوله وقد يوضع له اى لشخص لكن لا بقيده السابق لان المراد جنس الشخص اذ الموضوع له في هذا القسم افراد كثيرة باعتبار تعقلها ذهناً بامر عام ذاتي كما فى الحروف او عرضى كما في المضمرات واسماء الاشارات والموصولات وبيان كون الامر العام ذاتياً في الحروف ان الواضع وضع لفظة (من) مثلا لكل ابتدا خاص وتلك الابتداءات الخاصة تعقلت عند وضع لفظة من لها بمطلق ابتداء اعنى الابتداء الكلى وهو ذاتي للابتداءات الخاصة لانه جزء من ماهيتها لان ماهية الابتداءات الخاصة الابتداء المطلق مع قيد الاضافة للمجرور والمطلق جزء من المقيد ضرورة فماهية الابتداء من البصرة مثلا الابتداء المقيد بالكون من البصرة وكذا تقول فى (فى) التى معناها الظرفية (وكى) التى معناها الغرض فاذا افادت هذه الحروف معاني وهو الابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص رجعت تلك المعاني الخاصة الى هذه اى الى الابتداء المطلق والظرفية المطلقة والغرض المطلق بنوع استلزام لان الخواص تستلزم العوام والمراد بمتعلق معنى الحرف في عبارتهم المعنى الكلى الذى يعبر به عن معناه عند تفسيره كالابتداء في معنى (من) فانه متعلق معنى من والانتهاء في معنى (الى) فانه متعلق معنى الى والظرفية في معنى (فى) فانه متعلق معنى في والاستعلاء في معنى (على) فانه متعلق معنى على فليست هذه المعانى الكلية معان للحروف اذ الحرف لا يودى الا معنى جزءيا والا لما كانت حروفا بل اسماء لانها حينئذ تكون مستقلة بالمفهومية اذ الاسمية والحرفية انما هى باعتبار المعنى فان كان المعنى مستقلا فداله الاسم وان لم يكن مستقلا بل اوتى به لمجرد الربط فالدال عليه حرف فهذه الكليات متعلقات لمعاني الحروف لكون معانيها جزئيات لها والجزءى

الذى هو معنى الحرف له تعلق بالكلى لاندراج الجزئي تحت الكلى وبيان كونه عرضياً في المضمرات واسماء الاشارات والموصولات ان لفظة (انا) مثلا موضوعة لزيد وعمرو وخالد وهكذا استحضروا عند الوضع لهم بامر كلي وهو كل مفرد مذكر متكلم ولا شك ان الافراد والتذكير والتكلم امور ليست من ذاتيات تلك الافراد الموضوع لها اذ الامور الذاتية ما بها الموجود موجود كالحيوانية والناطقية للانسان بل هى خارجة عنها كالضحك بالنسبة له. وان لفظة (ذا) مثلا موضوعة للجزئيات كزيد وعمرو استحضرت عند الوضع بامر كلي وهو كل مفرد مذكر مشار اليه والافراد والتذكير والاشارة امور عارضة لتلك الافراد الموضوع لها وليست من ذاتياتها وكذا تقول فى الموصولات قوله باعتبار امر عام اى باعتبار تعقله بامر عام وقوله وذلك بان يعقل امر مشترك بين مشخصات المراد بالامر المشترك المعنى الكلي المستوى معناه فى افراده وليس المراد بالمشترك المشترك اللفظى لانه يشترط فيه تعدد الوضع وما هنا ليس كذلك والمراد بالمشخصات الافراد وقوله ثم يقال اى يوضع وعبر بالقول عنه اذ به يظهر ذلك التعيين الذى هو الوضع غالباً وفي غير الغالب يحصل التعيين بغيره ندوراً كالكتابة والاشارة اى يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من الافراد المستحضرة بالامر العام بخصوصه والعام مرآت لملاحظة الافراد لا موضوع له كما ذهب اليه السعد التفتزاني ويسمى هذا الوضع وضعاً عاما لموضوع له خاص كوضع (هذا) مثلا فان الواضع تعقل معنى كلياً وهو كل مشار اليه مفرد مذكر ولاحظ به الافراد وعين لفظ (هذا) بازاء كل واحد بخصوصه من تلك الافراد المدركة اجمالا بالمعنى الكلي قوله (بحيث) حيث للزمان والمكان والغالب كونها للمكان كما فى

حديث اخر وهن حيث اخرهن الله وقد يراد بها الاطلاق نحو الانسان
من حيث هو انسان اى نفس مفهومه الموجود من غير اعتبار امر آخر
معه اى حيوان ناطق وقد يراد بها التقييد وذلك نحو الانسان من
حيث انه يصح وتزول عنه الصحة موضوع علم الطب وقد يراد بها
التعليل نحو النار من حيث انها حارة تسخن الماء اى حرارة النار علة
تسخينه فقيد المصنف بالحيثية دفعا لتوهم ان ما وضع له اللفظ مفهوم
كل واحد من افراد ذلك الإسم المشترك حتى يستعمل فيه ويفهم هو
منه وهو باطل قطعا وتصريحاً بان الموضوع اى اللفظ الموضوع هذا
المشخص من افراده وهذا الاخر كذلك قوله (دون القدر المشترك)
دون حال من قوله بخصوصه بمعنى متجاوزاً ودون وان كانت مضافة
لمعرفة فهى نكرة لإنها بمعنى اسم الفاعل وهو متجاوز واسم الفاعل
اضافته لفظية لإ تفيد تعريفاً اى لا يفاد به الى واحد بخصوصه متجاوزا
القدر المشترك فانه غير مفاد ومفهوم منه على انه المستعمل فيه بحسب
الوضع كما توهمه البعض في الضمائر وامثالها وشرط استعمالها في
في المشخصات التى هى افراد المعنى الموضوع له حتى لزمه عدم
إستعمال اللفظ في معناه الموضوع له وكونه مجازا دائما بلا حقيقة
والقدر المشترك هو مفهوم كل واحد من الافراد ومعنى دون ادنى
مكان من الشيء ثم استعير للرتب فقيل زيد دون عمرو اى فى الشرف
ثم اتسع فيه فاستعمل في كل متجاوز حد الى حد وتخطى امر الى
آخر قال تعالى لا يتخذ المؤمنون الكفرين اولياء من دون المؤمنين
اى لا يتجاوزوا ولاية المؤمنين الى ولاية الكافرين (ص فتعقل ذلك
المشترك ءالة للوضع لا انه الموضوع له)

ش اى لا لانه الموضوع له فلا بد من تقدير لام العلة قبل ان من قوله لا انه لان

الاخبار بقوله ءالة عن التعقل غير صحيح لان التعقل غير الالة لانها الامر الكلي الذى تلاحظ به الجزئيات وعلى تقدير اللام تكون الاشارة الى ان كلمة ءالة وان كانت خبرا في الظاهر فهي علة في المعنى للخبر الحقيقي والتقدير فتعقل الواضع المشترك ثابت لاجل كون ذلك المشترك ءالة للوضع لا لانه الموضوع له عطفه على الخبر الذى هو ءالة ان قرىء فتعقل مصدراً وان قرىء فيعقل على صيغة المضارع المجهول من الثلاثي المجرد فئالة منصوب على الحالية ولا انه عطف عليه ايضا بتقدير اللام فقوله فتعقل ذلك المشترك يعنى ان تعقل ذلك المشترك ءالة للوضع ووسيلة اليه وليس ذلك المشترك موضوعا له وحاصله ان الموضوع له الجزئيات المستحضرة بهذا الامر الكلي لا الكلي بشرط الاستعمال في الجزئيات كما توهم ومعنى التعقل عند الحكماء ادراك الشىء مجردا عن الغواشى الغريبة واللواحق المادية يعنون بالغواشى الغريبة العوارض التى تعرض للماهية وتغشاها عند وجودها في الخارج وهي ليست من حقيقتها ولذا سموها غريبة طارية عليها ويعنون باللواحق المادية ما يلحق المادة عند حلول الصورة فيها ووجودها الخارجي فانها لا بد ان تلحقها امور تلزمها كالمقدار والمساحة والاعراض اللازمة لكل جسم يحس وعند المتكلمين عبارة عن تعلق القوة العاقلة بالمعقول من غير حصول المعقول فى الذهن الى ان يثبت بالبرهان فالتعقل ضد الاحساس (ص فالوضع كلي والموضوع له مشخص)

ش وصفه بالكلية من باب وصف الشىء بوصف ءالته التى هى سبب فيه لان الالة كلية واما هو باعتبار ذاته فجزئي كما انه كذلك باعتبار الموضوع له (تتميم) قد يكون الوضع كليا عاما والموضوع له كذلك كما اذا تصور الواضع مفهوماً كلياً وعين لفظاً بازائه فهذا

كالالفاظ القرآنية لكن فى القديمة على حذف مضاف اى وفي اصطلاح النحاة ما من شان نوعه ان يصدر من الفم وكلام الله القديم نوعه مطلق كلام اى كليه الذى يحمل عليه والمراد بالنوع النوع اللغوى لا المنطقى الذى هو تمام الماهية لان هذا لا يقال فى ذات الله ولا فى صفاته وشان هذا النوع الصدور من الفم باعتبار بعض افراده لا جميعها لان القديم ليس من شانه الصدور من الفم واما الحادث كالالفاظ القرآنية فصادرة من الفم بالفعل والضمائر الواجبة الاستتار داخلة فيه بالنظر للطرف الثاني واما الجائزة الاستتار وما حذف من مبتدا او خبر وغير ذلك داخلة في التعريف بالنظر للطرف الاول اذ من شانها الصدور من الفم فافهم ذلك واجعله نصب عينيك واعلم ان ال اما ان يشار بها للحقيقة واما ان يشار بها للافراد والتى يشار بها للحقيقة اما ان يشار بها للحقيقة من حيث هى وتسمى لام الجنس واما ان يشار بها للحقيقة من حيث تحققها فى حصة من الافراد غير معينة ويقال لها لام العهد الذهنى وهى التى قصد بها الحقيقة في ضمن فرد مبهم نحو ادخل السوق واشتر اللحم واخاف ان ياكله الذيب والتى يشار بها للافراد اما ان يشار بها لكل افراد الحقيقة ويقال لها لام الاستغراق وهى التى قصد بها الحقيقة في ضمن جميع الافراد نحو ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات الاية لان الاستثناء يدل على العموم واما ان يشار بها الى حصة من الافراد معينة نحو جاء القاضى اذا لم يكن في البلد الا قاض واحد ويقال لها لام العهد الخارجى فالاقسام اربعة وبناء على ذلك فاللام في اللفظ اما للجنس من حيث حصوله في بعض افراده اعنى العهد الذهنى اى الماهية المعهودة فالمعهود

في الذهن هو الماهية لا بعض الافراد لانه مبهم او لحصة معينة من
جنس مطاق اللفظ وهو الموضوع منه اعنى العهد الخارجي فان قلت
العهد الخارجي عهده من حيث تقدمه صريحا او كناية او علما فما
هنا من اى قبيل . قلت من قبيل الثالث اذ من المعلوم ان اللفظ
الثابت لشخص او لامر كلى انما هو الموضوع لا المهمل ومن اثر
الالطاف بالعباد حدوث الموضوعات اللغوية ليعبر كل انسان عما في
ضميره مما يحتاج فيه الى غيره حتى يعينه عايه لعدم استقلاله
به ولهذا يقال للانسان مدني بالطبع قوله قد يوضع فيه
العدول عن الماضى الى المضارع لاستحضار الصورة الغريبة اذ
تعقل الموضوع له بواسطة امر عام او بدونه امر غريب
والوضع لغة جعل الشيء في موضعه واصطلاحا تعيين اللفظ بازاء
المعنى بناء على ان لفظ المجاز موضوع او هو تعيين اللفظ بازاء المعنى
للدلالة عليه بنفسه ان قلنا انه غير موضوع لان دلالته على المعنى
بالقرينة لا بنفسه وقوله لشخص اى لفرد لوحظ بخصوصه بما
يعينه ويشخصه والشخص هو الشيء الممتاز عن الغير بحيث
لا يشاركه شيء اخر اصلا واصله سواد الانسان وغيره يرى من
بعد ثم استعمل في ذاته وقوله بعينه صفة كاشفة لتعريف الشخص
وتبيينه لان الشخص هو العين بمعنى معين اى اللفظ قد يوضع لشخص
ملتبس بالتعيين اى باعتبار تعقله وتشخصه بعينه لا باعتبار امر اخر
او متعلق بقوله يوضع ويسمى هذا الوضع وضعا خاصاً لموضوع له
خاص وذلك كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه (ص وقد
يوضع له باعتبار امر عام وذلك بان يعقل امر مشترك بين مشخصات
ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه المشخصات

بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم منه الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك) ش قوله وقد يوضع له اى لشخص لكن لا بقيده السابق لان المراد جنس الشخص اذ الموضوع له في هذا القسم افراد كثيرة باعتبار تعقلها ذهناً بامر عام ذاتي كما فى الحروف او عرضى كما في المضمرات واسماء الاشارات والموصولات وبيان كون الامر العام ذاتياً في الحروف ان الواضع وضع لفظة (من) مثلا لكل ابتدا خاص وتلك الابتداءات الخاصة تعقلت عند وضع لفظة من لها بمطلق ابتداء اعنى الابتداء الكلى وهو ذاتي للابتداءات الخاصة لانه جزء من ماهيتها لان ماهية الابتداءات الخاصة الابتداء المطلق مع قيد الاضافة للمجرور والمطلق جزء من المقيد ضرورة فماهية الابتداء من البصرة مثلا الابتداء المقيد بالكون من البصرة وكذا تقول فى (فى) التى معناها الظرفية (وكى) التى معناها الغرض فاذا افادت هذه الحروف معاني وهو الابتداء المخصوص والظرفيـة المخصوصة والغرض المخصوص رجعت تلك المعاني الخاصة الى هذه اى الى الابتداء المطلق والظرفية المطلقة والغرض المطلق بنوع استلزام لان الخواص تستلزم العوام والمراد بمتعلق معنى الحرف في عبارتهم المعنى الكلى الذى يعبر به عن معناه عند تفسيره كالابتداء في معنى (من) فانه متعلق معنى من والانتهاء في معنى (الى) فانه متعلق معنى الى والظرفية في معنى (فى) فانه متعلق معنى في والاستعلاء في معنى (على) فانه متعلق معنى على فليست هذه المعانى الكلية معان للحروف اذ الحرف لا يودى الا معنى جزءيا والا لما كانت حروفا بل اسماء لانها حينئذ تكون مستقلة بالمفهومية اذ الاسمية والحرفية انما هى باعتبار المعنى فان كان المعنى مستقلا فداله الاسم وان لم يكن مستقلا بل اوتى به لمجرد الربط فالدال عليـه حرف فهذه الكليات متعلقات لمعاني الحروف لكون معانيها جزئيات لها والجزءى

الذى هو معنى الحرف له تعلق بالكلى لاندراج الجزئي تحت الكلى وبيان كونه عرضياً في المضمرات واسماء الاشارات والموصولات ان لفظة (انا) مثلا موضوعة لزيد وعمرو وخالد وهكذا استحضروا عند الوضع لهم بامر كلي وهو كل مفرد مذكر متكلم ولا شك ان الافراد والتذكير والتكلم امور ليست من ذاتيات تلك الافراد الموضوع لها اذ الامور الذاتية ما بها الموجود موجود كالحيوانية والناطقية للانسان بل هى خارجة عنها كالضحك بالنسبة له. وان لفظة (ذا) مثلا موضوعة للجزئيات كزيد وعمرو استحضرت عند الوضع بامر كلي وهو كل مفرد مذكر مشار اليه والافراد والتذكير والاشارة امور عارضة لتلك الافراد الموضوع لها وليست من ذاتياتها وكذا تقول فى الموصولات قوله باعتبار امر عام اى باعتبار تعقله بامر عام وقوله وذلك بان يعقل امر مشترك بين مشخصات المراد بالامر المشترك المعنى الكلي المستوى معناه فى افراده وليس المراد بالمشترك المشترك اللفظى لانه يشترط فيه تعدد الوضع وما هنا ليس كذلك والمراد بالمشخصات الافراد وقوله ثم يقال اى يوضع وعبر بالقول عنه اذ به يظهر ذلك التعيين الذى هو الوضع غالباً وفي غير الغالب يحصل التعيين بغيره ندوراً كالكتابة والاشارة اى يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من الافراد المستحضرة بالامر العام بخصوصه والعام مرآت لملاحظة الافراد لا موضوع له كما ذهب اليه السعد التفتزاني ويسمى هذا الوضع وضعاً عاما لموضوع له خاص كوضع (هذا) مثلا فان الواضع تعقل معنى كلياً وهو كل مشار اليه مفرد مذكر ولاحظ به الافراد وعين لفظ (هذا) بازاء كل واحد بخصوصه من تلك الافراد المدركة اجمالا بالمعنى الكلي قوله (بحيث) حيث للزمان والمكان والغالب كونها للمكان كما فى

حديث اخر وهن حيث اخر هن الله وقد يراد بها الاطلاق نحو الانسان من حيث هو انسان اى نفس مفهومه الموجود من غير اعتبار امر آخر معه اي حيوان ناطق وقد يراد بها التقييد وذلك نحو الانسان من حيث انه يصح وتزول عنه الصحة موضوع علم الطب وقد يراد بها التعليل نحو النار من حيث انها حارة تسخن الماء اى حرارة النار علة تسخينه فقيد المصنف بالحيثية دفعا لتوهم ان ما وضع له اللفظ مفهوم كل واحد من افراد ذلك الاسم المشترك حتى يستعمل فيه ويفهم هو منه وهو باطل قطعا وتصريحاً بان الموضوع اى اللفظ الموضوع هذا المشخص من افراده وهذا الاخر كذلك قوله (دون القدر المشترك) دون حال من قوله بخصوصه بمعنى متجاوزاً ودون وان كانت مضافة لمعرفة فهي نكرة لانها بمعنى اسم الفاعل وهو متجاوز واسم الفاعل اضافته لفظية لا تفيد تعريفاً اى لا يفاد به الى واحد بخصوصه متجاوزا القدر المشترك فانه غير مفاد ومفهوم منه على انه المستعمل فيه بحسب الوضع كما توهمه البعض في الضمائر وامثالها وشرط استعمالها في في المشخصات التى هى افراد المعنى الموضوع له حتى لزمه عدم إستعمال اللفظ في معناه الموضوع له وكونه مجازا دائما بلا حقيقة والقدر المشترك هو مفهوم كل واحد من الافراد ومعنى دون ادنى مكان من الشيء ثم استعير للرتب فقيل زيد دون عمرو اى فى الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل متجاوز حد الى حد وتخطى امر الى آخر قال تعالى لا يتخذ المؤمنون الكفرين اولياء من دون المؤمنين اى لا يتجاوزوا ولاية المؤمنين الى ولاية الكافرين (ص فتعقل ذلك المشترك ءالة للوضع لا انه الموضوع له)

ش اى لا لانه الموضوع له فلا بد من تقدير لام العلة قبل ان من قوله لا انه لان

الاخبار بقوله ءالة عن التعقل غير صحيح لان التعقل غير الالة لانها الامر الكلي الذى تلاحظ به الجزئيات وعلى تقدير اللام تكون الاشارة الى ان كلمة ءالة وان كانت خبرا في الظاهر فهي علة في المعنى للخبر الحقيقي والتقدير فتعقل الواضع المشترك ثابت لاجل كون ذلك المشترك ءالة للوضع لا لانه الموضوع له عطفه على الخبر الذى هو ءالة ان قرىء فتعقل مصدراً وان قرىء فيعقل على صيغة المضارع المجهول من الثلاثي المجرد فئالة منصوب على الحالية ولا انه عطف عليه ايضا بتقدير اللام فقوله فتعقل ذلك المشترك يعنى ان تعقل ذلك المشترك ءالة للوضع ووسيلة اليه وليس ذلك المشترك موضوعا له وحاصله ان الموضوع له الجزئيات المستحضرة بهذا الامر الكلي لا الكلي بشرط الاستعمال في الجزئيات كما توهم ومعنى التعقل عند الحكماء ادراك الشيء مجردا عن الغواشى الغريبة واللواحق المادية يعنون بالغواشى الغريبة العوارض التى تعرض للماهية وتغشاها عند وجودها في الخارج وهي ليست من حقيقتها ولذا سموها غريبة طارية عليها ويعنون باللواحق المادية ما يلحق المادة عند حلول الصورة فيها ووجودها الخارجي فانها لا بد ان تلحقها امور تلزمها كالمقدار والمساحة والاعراض اللازمة لكل جسم يحس وعند المتكلمين عبارة عن تعلق القوة العاقلة بالمعقول من غير حصول المعقول فى الذهن الى ان يثبت بالبرهان فالتعقل ضد الاحساس (ص فالوضع كلي والموضوع له مشخص)

ش وصفه بالكلية من باب وصف الشيء بوصف ءالته التى هي سبب فيه لان الالة كلية واما هو باعتبار ذاته فجزئي كما انه كذلك باعتبار الموضوع له (تتميم) قد يكون الوضع كليا عاما والموضوع له كذلك كما اذا تصور الواضع مفهوماً كلياً وعين لفظاً بازائه فهـذا

يسمى وضعاً عاماً لموضوع له عام كوضع لفظ الانسان لمفهومه وهو الحيوان الناطق ولم يتعرض له المصنف اذ لا غرض يتعلق به هنا واما كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فمستحيل لان الكليات يدرك بها مشخصاتها اجمالا وذلك كاف في وضع اللفظ للمشخصات وليست المشخصات كذلك بالقياس الى كلياتها كما لا يخفى (ص وذلك مثل اسم الاشارة نحو هذا فان هذا مثلا موضوعه ومسماه المشار اليه المشخص بحيث لا يقبل الشركة) ش اى وذلك اللفظ الموضوع للافراد باعتبار امر عام مثل اسم الاشارة قوله فان هذا مثلا موضوعه بالاضافة الى الضمير بمعنى الموضوع له على الحذف والايصال ويكون قوله ومسماه عطفاً تفسيريا له وهو مبتدا والمشار اليه المشخص خبره وقيل صفة والخبر قوله بحيث الى اخره ومعنى المشار اليه ذات ثبتت لها الاشارة. وفي بعض النسخ موضوعة بالتانيث بتاويل اللفظة او الكلمة والمعنى فان لفظة هذا موضوعة واحتيج لهذا التاويل لوجوب تطابق المبتدا والخبر فى التذكير والتانيث فلما كان الخبر مونثاً احتيج للتاويل المذكور وهو ارادة اللفظة او الكلمة ليحصل التطابق بينهما فى التانيث ثم انه على هذه النسخة يكون قوله ومسماه جملة مستانفة استأنافا بيانياً لا نحويا وهو ما كان جوابا لسوال مقدر . وذكر الضمير فى مسماه باعتبار ارادة اللفظ فقد تضمن كلامه الاشارة الى اعتبار الجهتين جهة المعنى فانث وجهة اللفظ فذكر قوله بحيث لا يقبل الشركة اى فلا يقال هذا ويراد به مفهوم كلى بل لا يقصد بهذا الا واحد مشخص وكذا الحال في انا وانت ص (تنبيه)

ش التنبيه عبارة عن بحث تدل عليه الابحاث السابقة بطريق الاجمال بحيث لو لم يذكر يعلم بادنى تأمل وقيل اعلام بتفصيل ما علم

اجمالا (ص ما هو من هذا القبيل لا يفيد التشخص الا بقرينة معينة لاستواء نسبة الوضع الى المسميات)

ش ما هو من هذا القبيل اى من قبيل ان يكون الوضع عاماً والموضوع له خاصاً لا يفيد التشخص اى التعين الا بقرينة معينة للمراد من بين المعاني لان افادته الواحد من تلك المشخصات بعينه ليس الا وضعه له وهذا لا يختص به فلا بد من قرينة تعينه لاستواء نسبة الوضع الى المسميات اى الافراد وفى العبارة قلب والاصل لاستواء المسميات فى نسبة الوضع كما يعلم بالتامل (فان قيل) ما هو من هذا القبيل والالفاظ المشتركة سيان في عدم افادة المعنى الموضوع له بدون القرينة (قلنا) الفرق لزوم التعيين وعدمه ووحدة الوضع وتعدده اى لزوم التعيين ووحدة الوضع فيما هو من هذا القبيل وعدم لزوم التعيين في المشترك اللفظى ولزوم تعدد الوضع فيه فان المشترك اللفظى لا يلزم فيه تعيين المعنى الموضوع له بل تارة يحصل فيه التعيين لمعنى الموضوع له كما في الاعلام كزيد المشترك فانه موضوع باوضاع متعددة والموضوع له فى كل وضع معين وتارة لا يحصل فيه تعيين المعنى الموضوع له كما في الكليات كعين فانه موضوع للباصرة والجارية وغيرهما والباصرة غير معينة لصدقها على عين زيد وعمر وغيرهما وكذا الجارية والقرينة فيهما لدفع مزاحمة المعاني الحقيقية وفهم المراد لا لصحة الاستعمال فيه بخلاف المعنى المجازى فانه يحتاج الى القرينة بمجرد الاستعمال ليصرف عن ارادة المعنى الحقيقى الذى وضع اللفظ للاستعمال فيه فالقرينة المعينة للمراد من المعاني المجازية لا يتوقف عليها تحققه الا ترى انه اذا قيل لك رايت بحراً ماشياً على قدمه فقد وجدت القرينة المانعة من ارادة البحر الحقيقى ولم توجد المعينة للمراد من بحر كرم او علم كيعطى او يفتى

والفرق بين القرينة المعينة للمراد وبين المانعة ان المعينة تفصح عن المراد ويلزم من ذلك انها تمنع من ارادة المعنى الاصلي وان المانعة لا تفصح عن المراد وانما تمنع من ارادة المعنى الاصلي فاذاً كل معينة مانعة ولا عكس والتشخص هو المعنى الذى يصير به الشيء ممتازاً عن الغير بحيث لا يشاركه شيء اخر اصلا وهو والجزءى متلازمان فكل شخصى جزءى وكل جزءى شخصى والقرينة من حيث هى ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف لا ما يدل على معنى

(ص التقسيم)

ش معنى التقسيم ضم قيدين او اكثر الى عام ليصير ذلك العام بانضمام كل قيد قسما مبايناً للقسم الاخر او غير مباين باعتبار تنافي القيود او تخالفها فقط وما هنا من الاول قوله قيدين احتراز من ضم قيد واحد للعام فلا يسمى تقسيما بل هو تقييد وقوله مباينا اى كناطق وصاهل للحيوان فاذا ضممت ناطقاً للحيوان حصل انسان واذا ضممت اليه صاهلا حصل فرس وقوله او غير مباين اى كضم الضحك والكتابة فاذا ضممت الضحك اليه حصل ضاحك واذا ضممت الكتابة حصل كاتب وكل واحد من القسمين غير مباين للاخر لامكان اجتماعهما بخلاف الانسان والفرس فانهما متباينان لا يمكن اجتماعهما والاول يسمى تقسيماً حقيقياً والثاني يسمى تقسيماً اعتبارياً وهذا الذى ذكره المصنف تقسيم الكلى . واما تقسيم الكل فلم يذكره اذ لا غرض له فيه وهو تفصيله وتحليله الى اجزاء بحيث يكون كل جزء قسماً والفرق بينهما انه ان صح حمل المقسم على كل من الاقسام فهو الاول وان لم يصح فهو الثاني (ص اللفظ مدلوله اما كلي او مشخص)

ش اى اللفظ الموضوع مدلوله اى المعنى الموضوع له فان الحاصل

في العقل من حيث حصوله فيه يعبر عنه بالمعنى الحاصل في العقل ومن حيث انفهامه مطلقاً غير مقيد بملاحظة دال يسمى مفهوما ومن حيث انفهامه بانفهام غيره وهو الدال عليه يسمى مدلولا ومن حيث وضع اللفظ بازائه يسمى موضوعا له ومن حيث القصد اليه من اللفظ الذى افاده يسمى معنى وحاصله ان هذه الامور الخمسة وهى الحاصلة فى العقل والمفهوم والمدلول والموضوع له والمعنى متساوية متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار .قوله اما كلى او مشخص وجه الحصر ان مدلول اللفظ اما ان يمتنع صدقه على متعدد او لا الاول المشخص ويسمى جزءيا حقيقياً والثانى الكلي فان قيل ما ذكره المصنف من التقسيم فاسد وبيانه ان أل فى قوله اللفظ اما كلى او مشخص للاستغراق اى لاستيعاب الافراد ومعناه ان كل لفظ موضوع لمعنى مدلوله اما كلى او مشخص فهو كبرى قياس حذفت صغراه تقديرها مورد القسمة اللفظ الموضوع وكل لفظ كذلك فمدلوله اما كلى او مشخص ينتج مورد القسمة اما كلى او مشخص فان كان مورد القسمة الشق الاول وهو اللفظ الذى مدلوله كلى فلا يشمل الثاني وهو ما كان مدلوله مشخصاً وحينئذ فلا يصح تقسيم الكلي الى كلى والى مشخص لانه تقسيم الشىء الى نفسه وغيره وهو باطل وان كان مورد القسمة الشق الثاني اعنى اللفظ الذى مدلوله مشخص فلا يشمل الاول وهو ما كان مدلوله كليا وحينئذ فلا يصح تقسيم المشخص لكلي ومشخص لانه ايضا تقسيم الشىء الى نفسه وغيره وهو باطل. (قلنا) ان كبرى القياس التى اشار اليها المؤلف بقوله اللفظ اما كلى او مشخص قضية منفصلة حقيقية حكم فيها بالانفصال الحقيقى وهو التنافي بين الطرفين بحيث لا يجتمعان ولا يرتفعان وصغراها وهو قولنا مورد القسمة اللفظ الموضوع قضية

طبيعية اى ماهية اللفظ فلا ينتظم منها قياس مستقيم لعدم تحقق شرطه وهو اندراج موضوع الصغرى تحت موضوع الكبرى لان المراد من موضوع الصغرى الماهية ومن موضوع الكبرى الافراد وهما متنافيان ففساد النتيجة لعدم شرط الانتاج لا من الكبرى اذ هى صحيحة هذا على حمل ال على الاستغراق وكذا على حملها على الجنس لان المحلى بال الجنسية يكون الحكم فيه على الطبيعة لا على الافراد والقياس لا ينتظم ولايستقيم من قضية طبيعية لما صرحوا به من ان الطبيعية لا دخل لها فى العلوم والانتاجات سواء جعلت صغرى او كبرى فما بالك اذا كانتا طبيعيتين والطبيعية هى التى لم يبين فيها كمية الافراد ولم تصلح لان تصدق كلية ولا جزئية لان الحكم فيها انما وقع على طبيعة الكلي اى ماهيته لا على ما صدق عليه من الافراد كما فى قولنا الانسان نوع والحيوان جنس اذ لا شىء من افراد الانسان بنوع ولا شىء من افراد الحيوان بجنس (وما يقال) فى هذا المقام وامثاله من ان الانقسام الى الاقسام لازم للمقسم والمقسم لازم للاقسام التى هى الكلى والمشخص واللازم للازم لازم لملزومه فيلزم الانقسام الى الاقسام لكل واحد من الاقسام فيلزم حينئذ ان يكون الكلي منقسما الى كلي ومشخص وكذا المشخص يكون منقسماً الى كلي ومشخص (فالجواب) ان جهة اللزوم مختلفة وشرط انتاج قياس المساوات اتحاد جهة اللزوم وهنا ليس كذلك لان الانقسام لازم للمقسم بحسب وجوده الذهنى والمقسم لازم لاقسامه بحسب وجوده الخارجى فالانقسام اللازم للمقسم باعتبار الذهن لا يلزم ان يكون لازما لملزومه وهو الاقسام باعتبار الخارج كالكلية اللازمة لمفهوم الحيوان اللازم لزيد مثلا فلزوم الكلية للحيوان من حيث

صدقه على كثيرين ولزوم الحيوانية لزيد من حيث انها جزء حقيقته اذ حقيقتــه حيوان ناطق وانه فرد من افرادها اذ الشخصى له تعلق بالكلي لاندراجه تحته ولازم الشيء باعتبار لا يلزم ان يكون لازماً لملزومه باعتبار اخر فافهم بارك الله فيك ولك (ص الاول اما ذات وهو اسم الجنس)

ش اى اللفظ الذى مدلوله كلى اما ذات اى اما مدلوله ذات وانما قدرنا المبتدا وهو مدلول ليصح حمل ذات عليه العامل فيه معنى فان خبر المشتق معموله في المعنى وليستقيم حمــل قوله اسم الجنس عل ضميره الراجع اليه على ظاهره (وحاصل) التوجيهات المصححة للحمل خمسة الاول ان تقدر قبله مدلول اى اما مدلوله ذات كما ذكرنا ثانيها تقدير مضاف قبل لفظ الاول اى ومدلول الاول فيكون فى الاول مجاز بالحذف على حد وسئل القرية اى اهلها ثالثها التجوز فى لفظ الاول بان يراد به المدلول باطلاق اسم الذات والحدث على ما يدل عليهما من اللفظ فيكون مجازاً مرسلا من اطلاق اسم المدلول على الدال رابعها تقدير مضاف قبل الخبر اى اما دال ذات خامسها التجوز في لفظ الخبر بان يراد به الدال مع انه ليس المراد الاخبار بمطلق الدال فيضطر الى ملاحظه اضافة الدال الى ذات او حدث فالاسهل ان يقدر مضافاً من اول وهلة لكن حمل كلام المصنف على التوجيه الثاني والثالث غير سديد لانه في الثاني تاويل قبل الاحتياج اليه وفى الثالث صرف لكلامه عن ظاهره من ان التقسيم بالذات للفظ دون المعنى وقول الشارح كرجل) فيه انه نكرة ومدلوله الفرد المنتشر واسم الجنس مدلوله الماهية (واجيب) بان اللفظ فيهما واحد فان لوحظ وضعه للماهية من حيث هى فاسم جنس وان لوحظ وضعه للفرد المنتشر

فنكرة وان اشتهر ان اسداً اسم جنس ورجل نكرة والجنس الحقيقة فكانه قال وهو اسم الحقيقة (ص او حدث وهو المصدر)

ش انما اخرج المصدر عن اسم الجنس ليبنى التقسيم الى الفعل والمشتق عليه والا فالمصدر من افراد اسم الجنس لانه اللفظ الموضوع للماهية من حيث هى سواء كانت ماهية ذات او ماهية حدث فقوله عليه اى على الخروج المفهوم من اخرج اى ليبنى التقسيم الى الفعل والمشتق على خروجه منه فكانه قال اللفظ الذى مدلوله كلي اما ذات وحده او حدث وحده او مركب منهما والمراد بالذات هنا ما ليس حدثا ولا مركباً منه ومن غيره وبالحدث امر قايم بغيره يعبر عنه مثلا بالفارسية بما اخره دال ونون كالضرب او تاء ونون كالقتل فانهم يعبرون عن الضرب بزدن وعن القتل بكشتن فقوله امر قايم بغيره جنس يشمل الصفة الراسخة القائمة بالغير كالسواد والبياض ولذا اخرجها بقوله يعبر عنه الخ فهى من قبيل الذات ومعنى القيام بالغير تبعيته له فى التحيز فالحتيز بالذات وهو الحصول في الحيز اى المكان للجرم وهو للصفة بالتبعية فلا يصدق على هذا الاعلى اوصاف الجرم واما اوصاف البارى تعالى والمجردات فلا يقال قامت بمحل او معناه اختصاصه به اختصاص النعت بالمنعوت بحيث يصير نعتاً له وهو منعوت وهو بهذا الاعتبار لا يختص بالمتحيز فيشمل صفات البارى تعالى كما عند المتكلمين والمجردات كما عند الفلاسفة لا حلول الشيء في الشيء كالظرف بالنسبة للمظروف فالمراد بالاختصاص التعلق على وجه مخصوص فاختصاص زيد بالضرب الواقع منه او عليه عبارة عن تعلقه به واختصاص القدرة بالذات القائمة بها عبارة عن تعلقها بها لا الحلول فيها او معنى القيام بالغير الاتحاد فى الاشارة الحسية بحيث يكون الشيء متحداً مع غيره في

الاشارة الحسية بحيث تكون الاشارة الى احد الشيئين عين الاشارة الى الاخر كما فى الماديات اى المركبات او الاتحاد في الاشارة العقلية كما في المجردات فاذا اشير الى زيد اشارة حسية كانت تلك الاشارة ليست لجرمه فقط بل له مع البياض والسواد او الضرب فالبياض قائم بزيد ومعنى قيامه به انه متحد معه فى الاشارة الحسية وان الاشارة لاحدهما اشارة للاخر قوله كما في المجردات حاصله ان العالم اجرام واعراض فقط لا ثالث لهما وقيل اجرام واعراض ومجردات اى جواهر مجردة عن الجرمية والعرضية فقد شاركت المولى في التجرد المذكور وان تخالفا فى القدم والحدوث وجعل الحكماء منها العقول العشرة والنفوس ومنها الملكية من انها ارواح مجردة على قول عند اهل السنة والاشارة الى هذه المجردات بالعقل اشارة الى اوصافها تبعاً والمراد بالاشارة اليها بالعقل ملاحظتها بالعقل اذ لا يشار اليها بالاشارة الحسية لانها لا تكون الا لمشاهد بحاسة البصر (ص او نسبة بينهما وذلك اما ان تعتبر من طرف الذات وهو المشتق او مَن طرف الحدث وهو الفعل)

ش ولما كانت النسبة سببا فى افادة المركب عبر بها عنه بقوله او نسبة بينهما اى الذات والحدث والنسبة هى ثبوت المحمول للموضوع وبها الارتباط بينهما فكانه قال او مركب منهما واعلم ان المركب فى الحقيقة مركب من اربعة اجزاء الاول الموضوع وهو المحكوم عليه والثاني المحمول وهو المحكوم به تخيل فى الاول كانه شيء وضع اى نصب ليحمل عليه شيء وفي الثانى كانه شيء جعل فوق الموضوع والثالث النسبة وهى كون الشيء ثابتاً للشيء او غير ثابت له والرابع الرابطة اى الدالة على الارتباط وهى ضمير الفصل نحو زيد هو العالم

وليس عائداً الى ما قبله اذ ليس ضمير الفصل باسم وانما هو حرف جيء به لمعنى في غيره وهو ان ما بعده محكوم به على ما قبله لا صفة له ثم هذه الرابطة الغالب تركها في اللغة العربية استغناء عنها بالاعراب والاقتران بين الطرفين وقد يحتاج اليها فتذكر وتسمى القضية عند حذف الرابطة ثنائية وعند ذكرها ثلاثية والاشارة بقوله (وذلك) الى النسبة والتذكير باعتبار المذكور اى ان اسم الاشارة عايد على النسبة لكن بعد تاويلها بالمذكور او الاشارة (بذلك) الى المركب المشتمل عليها قوله اما ان تعتبر من طرف الذات وهو المشتق اى كضارب بان تعتبر الذات اولا وتعقل نسبة وتقيد الذات بالحدث على وجه من الوجوه المعتبرة فى معاني الاسماء المشتقة فاذا قلت مثلا جاء قائم يتخيل فيه شخص قائم اى يتخيل فيه موصوف قبله فالمشتق دائماً يجرى على موصوف قبله لعدم استقلاله فما اعتبر منه الذات المنسوبة الى الحدث على ما هو معنى المشتق اما ان يعتبر قيام ذلك الحدث به من حيث الحدوث اى التجدد وهو اسم الفاعل او الثبوت وهو الصفة المشبهة او وقوع الحدث عليه وهو اسم المفعول او كونه آلة لحصوله وهو اسم الالة او مكانا وقع فيه وهو ظرف المكان او زمانا له وهو ظرف الزمان او يعتبر قيام الحدث به على وصف الزيادة على غيره وهو اسم التفضيل وجعل اسم الالة والزمان والمكان من المشتق هو احد طريقين والاخر انه من الجوامد وسبب الاختلاف اختلافهم فى المشتق هل هو ما اخذ من المصدر لدلالته على ذات متصفة بالحدث او ما اخذ من المصدر لدلالته على ذات وحدث فعلى الثاني اسماء الالة والزمان والمكان مشتقة وعلى الاول غير مشتقة فمفتاح لا يدل على ذات متصفة بالفتح كفاتح بل ذات حصل بها الفتح ومجلس لا يدل على ذات متصفة

بالجلوس بل ذات حصل فيها الجلوس ومقتل لا يدل على ذات متصفة بالقتل بل على ذات حصل القتل فيها قوله او من طرق الحدث بان يعتبر الحدث اولا ثم يلاحظ انتسابه الى الذات نسبة تامة خبرية او انشائية وهو الفعل كضرب واضرب والنسبة فى الخبر هى اثبات امر لامر او نفيه عنه وفى اضرب ولا تضرب مثلا طلبهما فهى تعلق وتربط احد الجزءين بالاخر وقولنا نسبة تامة خرج به النسبة الناقصة وهى التى لا يحسن السكوت عليها نحو النسبة بين المضاف والمضاف اليه والانقسام الى الاربعة المذكورة التى هى اسم الجنس والمصدر والمشتق والفعل فيه نوع ضبط للالفاظ فالحصر عقلي لا استقرائي لان العقل يجوز اقساما كثيرة وان لم تكن موجودة والاستقراءى لا يستدعى حصر جميع الاقسام لجواز ان يقف عند بعضها بخلاف حكم العقل وحقيقة التقسيم الاستقراءى ضم القيود المختلفة فى الواقع الى مفهوم كلى سواء طابق الواقع او لا وحقيقة التقسيم العقلي ضم القيود الممكنة الانضمام بحسب العقل الى مفهوم كلى سواء طابق الواقع او لا وفى جعل الفعل من اقسام ما مدلوله كلى تامل فان كون بعض معناه وهو الحدث كلياً ظاهر واما مجموع معناه الذى هو الحدث والنسبة المخصوصة التى لوحظت من حيث انها حالة بين ذلك الجزء اعنى الحدث وفاعله المخصوص وءالة لتعرف حاليهما وهو ان زيداً من قولنا قام زيد حاله المتصف به القيام وان القيام متصف بكونه منسوبا لزيد مربوطاً احدهما بالاخر ففى كليته وصحة حمله على شىء نظر والحق انه باعتبار تمام معناه كالحرف (ص والثاني فالوضع اما مشخص ايضاً او كلى)

ش اى اللفظ الموضوع لمشخص فالوضع اى وضع اللفظ لذلك المشخص اما شخصى بان يكون الموضوع له مشخصاً واحداً لوحظ

بخصوصه بما يعينه او كلي اى عام بان يكون الموضوع له كلا من المشخصات لوحظت اجمالا بامر كلي يعمها صدقاً (ص والاول العلم)

ش اى اللفظ الموضوع لمشخص وضعاً خاصاً العلم اى الشخصى واما العلم الجنسى فخارج عن مورد القسمة اذ معناه كلي (ص والثاني مدلوله اما ان يكون معنى فى غيره يتعين بانضمام ذلك الغير اليه وهو الحرف)

ش اقسام اللفظ الموضوع لمشخص وضعاً عاماً اربعة الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول ووجه الحصر في هذه الاقسام ان مدلوله اما ان يكون معنى فى غيره اى حاصلا باعتبار متعلقه يتعين بانضمام ذلك الغير اليه اى انه لا يحصل في الذهن ولا في الخارج بنفسه بل يتحقق بانضمام متعلقه اليه ويتعقل بتعقله وهو الحرف كمن والى مثلا فان معنى (من) ليس مطلق الابتداء بل معناه ابتداء خاص متعلق بشيء معين كالسير والبصرة فلا يفهم معناه الا اذا تعقل ذلك الشيء المعين وهذا هو المناسب لكلام المصنف اذ معنى قوله فى غيره اى بسبب انضمام غيره اليه فقولهم فى حد الاسم هو كلمة دلت على معنى فى نفسها اى دلت على معنى بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فقوله بنفسها متعلق بمحذوف تقديره باعتبار نفسها لا باعتبار امر خارج عنها كى لا يلزم المحال وهو اقتضاء كون معنى الاسم وهو المسمى موجوداً في اللفظ ومعنى قوله في غيره اى حاصلا في غيره وبيان ذلك ان (من) تدخل للتبعيض فى الكلام فهى تدل على تبعيض غيرها لا على تبعيض نفسها وكذلك اذا كانت لابتداء الغاية كانت غاية غيرها لا غاية نفسها وكذا ساير وجوهها و(الى) تدل على المنتهى فهى تدل على منتهى غيرها لا على منتهى نفسها وكذلك

سائر حروف المعاني كان ولم وليت واى واذا ونعم وحقيقة الحرف ما وضع لمعين بتعيين لا يحصل في الذهن الا بذكر متعلقه (ص اولا فالقرينة ان كانت فى الخطاب فالضمير وان كانت فى غيره فاما حسية وهو اسم الاشارة او عقلية وهو الموصول)

ش اى اولا يكون كذلك بان كان معناه حاصلا فى نفسه متحصلا بدون انضمام امر اليه ولما تقدم من ان الالفاظ الموضوعة لمشخصات وضعا عاما يحتاج حين استعمالها الى قرينة لافادة التعيين لا لصحة الاستعمال قال فالقرينة وهى ما يفصح عن المراد ان كانت في الخطاب من ظرفية الكلي فى جزئه او في زايدة واراد بالخطاب المعنى المصدرى فيتناول ضمائر المتكلم والمخاطب والغايب لا المعنى الاسمى الذى هو ضمير المخاطب لقصوره وعدم تناوله لضميرى المتكلم والغائب فالخطاب بمعنى المخاطبة (وقوله) فالضمير اى كانا وانت وهو فان ما يفيد ارادة المعين منها انما هو الخطاب الذى هو توجيه الكلام الى حاضر محقق او مقدر لافهام من هو اهل للفهم اما تناوله لضمير المتكلم فانك اذا وجهت الكلام لغيرك فقلت له انا فعلت كذا كانت تلك المخاطبة قرينة على ان المراد من الضمير خصوص ذاتك واما تناوله لضمير المخاطب فانك اذا قلت انت فعلت كذا كانت المخاطبة قرينة على ان المراد من الضمير خصوص ذاته وتناوله لضمير الغائب فلان المخاطبة توجيه الكلام للغير كان ذلك الغير حاضراً حقيقة او تقديراً كما قدمنا فيدخل الغائب لانه حاضر تقديراً باعتبار ذكره سابقا في قولنا جاءني زيد فاكرمته او حصوله في الفعل لانه لا يعود على مجهول نحو انا انزلناه في ليلة القدر اى القرءان فخمه باضماره من غير ذكره شهادة له بالنباهة اى مشهورة بالشرف المغنية عن التصريح كما عظمه بان اسند انزاله اليه وعظم

الوقت الذى انزله فيه بقوله وما ادريك ما ليلة القدر وانزاله فيها بان ابتدا انزاله فيها او انزله جملة من اللوح المحفوظ الى سماء الدنيا على السفرة اى الكتبة ثم كان ينزله على رسول الله صلى الله عليه وسلم نجوما في ثلاث وعشرين سنة (وبعبارة اخرى) يعنى بالخطاب المخاطبة وهى توجيه الكلام الى حاضر اعم من ان يكون محققا او مقدراً فيدخل فيه الغائب لانه حاضر تقديراً باعتبار سبق ذكره او حصوله في العقل والقرينة حينئذ معنوية كالحضور اى في ضميرى المتكلم والمخاطب والغيبة اى ومرجع الغيبة لان الضمير عين مرجعه يعنى ان تعيين معنى ضمير الغيبة بواسطة مرجعه فاذا كان المرجع معرفة فالتعيين ظاهر واذا كان نكرة فلان معناه الشيء المتقدم فتعين من حيث ان المراد به الشيء المتقدم بعينه وان كانت عين ذلك الشيء مبهمة فسقط ما قيل هنا (وحقيقة) الضمير ما كنى به عن الظاهر اختصاراً (قوله) وان كانت في غيره فاما حسية بان يشار الى المراد بذلك اللفظ بعضو من الاعضاء المخصوصة كاليد مثلا وهو اسم الاشارة كذا وذى وهو ما دل على مسمى واشارة اليه وجعل الاشارة حسية تبعا للالة التى تحصلها والا فالاشارة من المعاني وقوله او عقلية بان يشار الى المراد باللفظ بنسبة مضمون جملة اليه اى الى المراد معهود بين المتكلم والمخاطب انتسابه اليه وهو الموصول كالذى والتى ولا بد مع الاشارة من امر اخر كانحصار الصلة في المراد وانما كان ثبوت مضمون الصلة قرينة عقلية لانه امر معنوى يدرك بالفعل وحقيقة الموصول اسم مبهم مدلوله ذات موصوف بوصف يعقب به وهو الصلة اللازمة والصلة يسميها سيبويه حشواً لانها ليست اصلا وانما هى زائدة يتم بها الاسم فان قيل اللفظ الموضوح للمشخص بالوضع العام لا ينحصر في الاقسام المذكورة اذ اسماء حروف التهجي منه وكذا

اسماء الكتب كالكافية والموطى مثلا (فالجواب) ان اسماء حروف التهجي موضوعة لمفهومات كلية صادقة على افراد متعددة فتجعل واو القول غير واو الرضوان مثلا من حيث وقوعها في كلمات متغايرة واتصافها بحركات وسكنات متباينة كافراد الكليات فلا يكون مما نحن فيه وقولنا حروف التهجي اى يتهجى بها ويسردها اى يعددها اذ التهجي تعديد الحروف باسمائها ومعنى هو يهجوه اى يعدد معايبه فحروف ضرب . ض ر ب مسميات اساؤها الضاد والراء والباء قال الخليل يوماً لاصحابه كيف تنطقون بكاف ذلك وباء ضرب فقالوا نقول كاف باء فقال انما نطقتم بالاسم دون الحرف المسمى وهو كه وبه واما اسماء الكتب فقيل انها من قبيل علم الجنس وقيل من قبيل علم الشخص وعلى كل حال فلا ترد نقضاً للحصر والخلاف في كونها من قبيل علم الجنس او الشخص مبنى على خلاف اخر وهو ان الشيء هل يتعدد بتعدد محله او لا يتعدد فمن رءا التعدد قال اسماء الكتب من قبيل علم الجنس فاسم الكتاب عنده علم لنوع الالفاظ الذهنيــة المخصوصة ومن رءا عدم التعدد قال اسماء الكتب من قبيل علم الشخص فاسم الكتاب عنده علم للالفــاظ الذهنية المستحضرة في ذهن المصنف ولا يقال ان جعلها من قبيل علم الشخص مع تعدد المدلول مشكل لما علمت ان هذا القول مبنى على ان الشيء لا يتعدد بتعدد محله وان الالفاظ المستحضرة في ذهن المصنف هي المستحضرة عنــد غيره وما قيل في اسماء الكتب يقال في اسماء العلوم كالمنطق والنحو (ص الخاتمة تشتمل على تنبيهات

ش اى تشتمل على كل واحد من التنبيهات ثم ان اريد بالخاتمــة الالفاظ المجملة وبالتنبيهات الالفاظ المفصلة يكون الاشتمال فى كلامه من اشتمال المجمل على المفصل والا يلزم اشتمال الشيء على نفسه وان اريد

بها المعاني تكون من قبيل اشتمال الظرف على المظروف باعتبار ان الالفاظ قوالب المعاني (ص الاول) ش اى التنبيه الال (ص الثلاثة مشتركة في ان مدلولاتها ليست معاني في غيرها وان كانت تحصل بالغير فهي اسماء لا حروف)

ش يعني ان معاني هذه الثلاثة الضمير واسم الاشارة والموصول مشتركة بكسر الراء في ان كلا منها بتمامه معنى في نفسه ملحوظ قصداً مستقل بالمفهومية وصالح للحكم عليه وبه فليست معاني في غيرها وبذلك امتازت عن الحرف بعد مشاركتها له في الوضع لمشخصات باعتبار امر عام فقولنا معنى في نفسه لا يحتاج في حصوله وتصوره الى انضمام شيء اخر بخلاف الحرف وقولنا ملحوظ قصداً الخ اى بخلاف الحرف فانه غير ملحوظ قصداً ومستقل بالمفهومية بل انما لوحظ لاجل تعرف حال الطرفين المسند والمسند اليه قوله وان كانت تحصل بالغير اذ ليس كل من تلك المدلولات متحصلا بالعقل باعتبار فهمه مما وضع له الا بانضمام قرينة اليها من الخطاب والاشارة حسا او عقلا وقولنا متحصلا بالعقل الباء بمعنى في اى متعينا ومتميزاً فيه فالاحتياج الى القرينة ليس لتصور المعني وحصوله في العقل بل لتعيين المراد من اللفظ فلا يقال اذا لم تحصل تلك المعانى الا بالغير لزم ان تكون معانيها في غيرها كالحرف فان معناه انما كان في غيره لانه لا يحصل الا بالغير وهذا مناف لما قدمه من ان تلك المعاني ليست في غيرها لان المراد بالتحصل بالغير التعين والتميز به لا التحقق والوجود الذهني به حتى تحصل المنافات وقوله فهي اسماء لا حروف اى اذا كانت معانيها مستقلة بالمفهومية فهي اسماء لا حروف لان الاسم ما يكون معناه كذلك (ص الثاني الاشارة العقلية لا تفيد التشخص فان تقييد الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية)

ش هذا التنبيه الثاني اشار به الى الفرق بين الموصول والضمير واسم الاشارة بان الموصول مع القرينة التى هى الصلة لا تفيد الجزئية وعلل ذلك بقوله لان تقييد الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية اما كون القيد كلياً فظاهر نظراً الى ان مجرد الصلة لا يدل الا على انتساب مضمون جملة الى ذات من غير تعيين واما كلية المقيد مع ان معنى الموصول مشخص على ما قرره فمن حيث ان المفهوم للعالم بالوضع من الموصول وحده مجرداً عن الصلة ليس الا الامر الذى هو ءالة لملاحظة المشخصات ولا شك انه كلى مقيد بمضمون الصلة الذى هو كلى ايضا فلا يفهم السامع منه بمجرد ذلك مشخصا مانعا من الشركة وذلك لان قام ابوه من قولك جاء الذى قام ابوه انما يدل على ثبوت قيام الاب لذات ما وانتساب مضمون هذه الجملة الى ذات ما كلى لصدقه بالانتساب لزيد وعمرو وان صح فهم المشخص بانضمام امر خارج كما اذا انحصر انتساب مضمون الصلة به عند السامع (ص بخلاف قرينة الخطاب والحس) ش فان كلا منهما يفيد التشخص فيفهم السامع منهما ما يمتنع فيه الشركة (ص فلذلك كانا جزءيين وهذا كليا)

ش كانا اى الضمير واسم الاشارة جزءيين وهذا اى الموصول وفيه ما فيه اى تأمل فيه يحصل لك ما فيه من الخلل وحاصله ان المصنف تقدم له في التقسيم ان الموصول موضوع لمشخص فكيف يجعله هنا كلياً فكلامه هنا مناف لكلامه السابق وعدم فهم السامع المعين لا يوجب الكلية الا ترى الاعلام المشتركة فان السامع للفظ زيد مع وجود عشرة اشخاص مثلا اسم كل واحد منهم زيد لا يفهم معينا منهم مع ان مدلوله جزءى اتفاقا اللهم الا ان يقال ان المصنف انما جعل الموصول كليا على سبيل المجاز باعتبار بعض ملاحظته وهو ملاحظة الصلة مع قطع النظر

عن الانحصار الخارجي لا انه جعله كليا حقيقة حتى يقتضى عدم استقامة كلامه اما لو نظرنا للصلة مع انحصارها خارجا في الموصول كان المفهوم منه مشخصا كاخويه قطعا فصحت التفرقة على ما ذكر من القرينة الظاهرية لا على القرينة في الواقع التى هى مجموع الصلة والانحصار الخارجي اذ لا تتأتى التفرقة المذكورة اصلا كما علمت (ص الثالث علمت من هذا الفرق بين العلم والمضمر وفساد تقسيم الجزءى اليهما دون اسم الاشارة ظنا ان ذلك موضوع لامر عام الا انه يتعين بقرينة الاشارة الحسية ومدلول الضمير بالوضع)

ش اى التنبيه الثالث علمت مما سبق من مباحث التقسيم الفرق بين العلم والمضمر حيث صرح بخصوص المعنى والوضع في العلم وتعدد المعنى الخاص وعموم الوضع فى المضمر فان قلت قد علم مما سبق الفرق بين العلم واسم الاشارة والموصول والحرف فلم اقتصر المصنف هنا في الفرق على الضمير فقط فالجواب انه لما كانت الاربعة وهى الضمير واسم الاشارة والموصول والحرف مشتركة في الوضع للجزئيات باعتبار امر عام كان الفرق بين احدها وبين العلم فرقا بين العلم وباقيها وانما خص الضمير بالذكر لكونه اشرفها (قوله) وفساد تقسيم الخ اى وعلمت ايضا فساد تقسيم الجزءى اليهما دون اسم الاشارة كما جعله بعضهم ظنا اى بناء على الظن ان ذلك اى اسم الاشارة موضوع لامر عام الا انه يتعين بقرينة الاشارة الحسية في استعماله في معين دون اصل الوضع ومدلول الضمير يتعين بالوضع الذى هو مناط الجزءية ووجه الفساد دما مر من ان التعيين فيه ايضا وضعى كالعلم والمضمر (وقوله) اليهما اى الى العلم والمضمر (وقوله دون اسم الاشارة كان عليه ان يقول والموصول والحرف لانه كما علم فساده بالنسبة

لاخراج اسم الاشارة علم فساده بالنسبة لاخراج الموصول والحرف وقد يعتذر عن عدم ذكره الموصول لحكمه عليه في التنبيه الثاني بانه كلى وعليه فلا يكون التقسيم بالنسبة لاخراجه فاسداً قوله ظنـا اى اعتقاداً وعبر عنه بالظن اشارة لضعفه وقوله دون اسم الاشارة حال من ضمير اليهما اى متجاوزين اياه حيث لم يشمله التقسيم وقوله ظناً مفعولا له (ص الرابع تبين لك من هذا ان معنى قول النحاة الحرف يدل على معنى في غيره انه لا يستقـل بالمفهوميـة بخلاف الاسم والفعل)

ش اى التنبيه الرابع تبين لك وظهر من التقسيم المذكور انمعنى قول النحاة الحرف يدل على معنى فى غيره انه لا يستقل بالمفهومية اى بان لا يكون ملحوظا قصدا وبالذات بل يكون ملحوظا تبعا وعلى انه وسيلةللاحظة غيره كالمتعلق والمجرور فقولنا قصداً وبالذات بمعنى واحد ولا شك ان هذا مبين لمعنى قول النحاة الحرف الخ ومعنى يستقـل ينفرد ومن هذا الكلام يعلم قولهم الحكم على الشيء وبه فرع تصوره ليس المراد بتصوره مطلـق ادراكه بل المراد تصوره من حيث انه مقصود لذاته لا من حيث انه وسيلة الى شيء اخر قوله بخلاف الاسم والفعل فان معنى الاول المطابقى مستقل بالمفهومية ومعنى الثاني التضمنى وهو الحدث كذلك وذلك كاف فى الحكم على معنـاه في الاستقلال وقولنا المطابقى اى المعنى المطابق والموافق للفظ وقولنا التضمنى اى المعنى الذى تضمنه اللفظ لان اللفظ ان دل على مجموع المعنى كدلالة الاربعة على ضعف الاثنين والانسان على الحيوان الناطق كان مطابقا وان دل على بعض الاجزاء كدلالة الاربعة على الواحد ربعها والانسان على الحيوان فقط او على الناطق فقط كان تضمنا (والحاصل) ان قام مثلا

يدل على حدث وهو القيام وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين الفاعل المعين اعنى النسبة الحكمية الخبرية الجزءية فانها ملحوظة من حيث انها حالة اى رابطة بين الحدث وفاعله وءالة لتعرف حالهما من كون الحدث مسنداً وفاعله مسنداً اليه الا ان الحدث متعين بدلالة اللفظ والفاعل المعين وان كان متعينا بنفسه بوجه ما وهو ان كل حدث لا بد له من محدث والا لما امكن ايقاع تلك النسبة لكن اللفظ لا يدل عليه اى لفظ الفعل لا يدل على الفاعل المعين لا وضعاً ولا التزاماً وانما يدل على حدث وذات ما وقع منها الحدث فلا تحصل هذه النسبة الا بملاحظة الفاعل فلا بد من ذكره اى الفاعل المعين كما هو حال متعلق الحرف الا ان ذكر متعلق الحرف لتتحصل النسبة ذهناً وخارجا حتى لو لم يذكر لم يستفد معنى الحرف اصلا وذكر التعلق الفعل وهو الفاعل المعين للدلالة على الخصوص حتى لو لم يذكر لاستفيد من الفعل حدث منسوب لفاعل ما فحصل الفرق بين الحرف والفعل من هذه الحيثية فالفعل باعتبار مجموع معناه غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح لان يحكم عليه وبه نعم جزؤه اعنى الحدث وحده ماخوذ فى مفهوم مدلول الفعل على انه مسند الى شيء اخر فصار الفعل باعتبار جزء معناه محكوما به وممتازاً عن الحرف ولم يبلغ الى مرتبة الاسم وقد اشار الى التنبيه الخامس فقال ص (الخامس قد عرفت من الفرق بين الفعل والمشتق ان ضاربا لا يرد على حد الفعل)

ش النحويون حدوا الفعل بانه ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة واورد عليه ان ضاربا يصدق عليه هذا الحدلقولهم اسم الفاعل حقيقة في الزمن الحالي مجاز فى الاستقبال ولا خلاف بين المحققين في ذلك فهذا يدل على ان زمان الاستقبال مفهومه ايضاً

وليس بفعل فالحد ليس بمانع من دخول الغير فيه وهو اسم الفاعل لكن فيما سبق من الفرق بين الفعل والمشتق علم انه لا يرد قوله ان ضاربا الاولى ان يقول ان المشتق لا يرد لان الايراد على حد الفعل لا يختص بضارب بل جميع المشتقات كذلك (ص فانه ما دل على حدث ونسبة الى موضوع ما وزمانها)

ش قوله فانه اى الفعل ما دل على حدث الخ وضارب ليس كذلك لانه يدل على ذات ونسبة الحدث اليها فالملحوظ اولا فى الفعل الحدث وفيه الذات فاذا قلت مثلا جاء قائم تخيل فيه شخص قائم اى تخيل فيه موصوف قبله فالمشتق دائماً يجرى على موصوف قبله لعدم استقلاله كما مر ودلالة الفعل على الحدث بالوضع وكذا على الزمان واما دلالته على الفاعل فبالالتزام كما صرح به غير واحد او بالوضع بناء على ظاهر كلام المصنف فى التقسيم قوله الى موضوع الموضوع فى عرف المتكلمين الذات التى تقوم بها الصفات اى تختص بها اختصاص النعت بالمنعوت وفى عرف المناطقة المحكوم عليه قدم اواخر سمى موضوعا لانه تخيل فيه كانه شيء وضع اي نصب ليحمل عليه شىء اخر والمحمول هو المحكوم به قدم اواخر سمى محمولا لانه تخيل كانه شىء جعل فوق الموضوع كما مر (ص السادس ويعلم منه الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس)

ش اى التنبيه السادس واعلم ان في اسم الجنس مذهبين احدها وهو الاكثر استعمالا انه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها وتسمى فرداً منتشراً كما ذهب اليه ابن الحاجب والزمخشرى والاخر انه موضوع للماهية من حيث هي هي اي لا بقيد تحققها في فرد ولا بقيد التعيين كما ذهب اليه المصنف في التقسيم ولا يخفى ان علم الجنس غير مذكور

في التقسيم فلا بد من تاويل لهذا الكلام وهو ان الفرق الذى ذكره مبنى على قول من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هى هى كما ان علم الجنس كذلك الا ان بينهما فرقا اشار اليه المصنف بقوله (ص فان علم الجنس كاسامة وضع بجوهره للجنس المعين واسم الجنس كذئب واسد وضع لغير معين ثم جاء التعيين من اللام)

ش اى فان علم الجنس وضع بجوهره اى بذاته لا بواسطة امر خارج كاللام التى للجنس اى للماهية والحقيقة المعينة فيدل بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب متعينة عنده معهودة كما ان الأعلام الشخصية تدل بجواهرها بحسب الوضع على ان تلك الاشخاص معهودة متعينة لديه واسم الجنس كاسد لا يدل على ذلك التعيين بجوهره اصلا بل وضع لغير معين من تلك الحقيقة اى وضع للماهيـة التى لم يعتبر تعيينها ثم جاء التعيين من خارج بالالة من نحو اللام التى للتعريف والاضافة فانهـا كاللام في افادة التعيين فالتعيين جزء من مفهوم علم الجنس وخارج عن مفهوم اسم الجنس فلما دل التقسيم على ان اسم الجنس موضوع للمعنى الكلي الذى هو نفس الحقيقة من غير اعتبـار التعيين وان علم الجنس موضوع للحقيقة باعتبار التعيين اسند معرفـة الفرق الى هذا التقسيم الدال على مبنى الفرق تامل فان قيل الوضع يستدعى تعيين الموضوع له عند الواضع بوجه ما يتميز به عن غيره ليصح وضع اللفظ له اذ الوضع لغير معين لا يعقل فالجواب ان التعيين معنى ثابت في الموضوع له في نفس الامر وبه يتوصل الى وضع اللفظ الا ان ذلك التعيين ليس معتبراً على انه جزء من مفهوم اسم الجنس اذ لا يلزم من وجود الشيء فى نفس الامر اعتباره بخلاف علم الجنس فان التعيين جزء مفهومه اه

(تنبيه) قال المحقق البنـاني فى شرحه على السلم ما تعين مسماه في الذهن كاسامة وابى الحارث للاسد قد اضطربوا فى الفرق بينه وبين اسم الجنس كاسد والمختار من ذلك ما حققه ابن خاتمة ان علم الجنس موضوع للحقيقة لتميزها عن غيرها من الحقائق الذهنية مع قطع النظر عن وجودها في افرادها الخارجية واسم الجنس موضوع للحقيقـة الذهنية باعتبار وجودها في افرادها ولذا كان الاول جزئياً والثـاني كلياً فانظره ان شئت وبعبارة اخرى الفرق بين علم الجنس واسمه ان الصورة لما كان لها اعتبار خصوص من حيث استحضارها لمسماها وعموم من حيث كونها كلية تطابق جميع الافراد مجردة عن اللواحق التى تشخصها وتميزها كان الموضوع لها بالنسبة الى الاول علم الجنس كاسامـة والى الثاني اسمه كاسد فعلم الجنس موضوع للحقيقة اى الصورة المستحضرة ذهناً مع قطع النظر عن افرادها فصار لها بذلك نوع تشخص واسمه موضوع لها لا باعتبار قيد معها البتة واعلم ان لكل شيء كلياً او جزئياً حقيقة وهى ما به الشيء شيء اى مـا به الموجود موجود كالحيوان الناطق والصورة النوعية للانسان بخلاف مثل الضاحك والكاتب ممـا يمكن تصور الانسان بدونه وقد يقال ان ما به الشيء شيء باعتبار تحققه حقيقة وباعتبار تشخصه هوية وبقطع النظر عن ذلك ماهية والحقيقة تمام مشترك بين افراد مقوم لها اى داخل في قوامها بان يكون جزءاً لها مثلا سواء كانت موجودة فى الخارج ام لا وقوله تمـام اى متمم الماهية لا جزءاً منها ولا خارجا عنها ووجه الحصر ان كل ما يقال على الشيء لا يخلو اما ان يتوقف فهم ماهيته عليه او لا الثاني الخـارج والاول اما ان يكون مفهومه كافياً فى فهم الماهية او لا الاول هو التمام والثاني هو الجزء السابع (ص السابع الموصول عكس الحرف)

ش هذا اشارة الى فرق آخر بين الموصول والحرف يفهم التزاماً من الفرق المذكور صريحاً وهو استقلال المعنى وعدمه (ص فان الحرف يدل على معنى في غيره وتحصله بما هو معنى فيه)

ش اى وبيان كون الفرق هنا المذكور مفهوماً التزاماً من ذلك أن عدم استقلال المعنى معناه توقف فهم المعنى على انضمام شيء اخر وهذا يلزم منه ان الحرف لا تحصل معناه خارجاً ويتعقل ذهناً الا بضميمة شيء اخر وهو المتعلق الذى معنى الحرف معنى فيه اى حاصل باعتباره فقوله وتحصله الخ اى وتعقل معناه بذلك الغير الذى هو الى معنى الحرف معنى فيه اى في الغير (ص والموصول امر مبهم متعين بمعنى فيه)

ش اى والموصول عكس ذلك لأن استقلال المعنى معناه عدم توقف فهم المعنى على انضمام شيء اخر وهذا يلزم منه ان معنى الموصول مبهم عند السامع لكن يتعين بواسطة انضمام امر اخر وهو مفهوم الصلة الذى هو معنى في الموصول وهذا معلوم مما سبق وهو ان الموصول لوضعه لمشخصات وضعاً عاماً يحتاج في افادته المعين من تلك المشخصات الى القرينة لمزاحمة المعاني لا لصحة الاستعمال وتصور المعنى وحصوله في العقل كما تقدم فقولنا الذى هو معنى فيه اى حاصل في الموصول وقائم به والصلة توضح الابهام الذى في الموصول لان مضمونها معنى حاصل في الموصول ووصف قايم به وانما قيدنا الابهام بكونه عند السامع لانتفاء الابهام في المعنى المراد بالموصول بحسب الوضع عند المتكلم وقد اشار الى التنبيه الثامن فقال (ص الثامن الفعل والحرف يشتركان في انهما يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتاً للغير

ش وفي هذا التنبيه اشارة الى علة امتناع الحكم على الفعل والحرف

وكذا الحكم بهما مستعملين في معناها وهى ان صحة الحكم على الشئ وبه موقوفة على ثبوته في نفسه اى استقلاله بالمفهومية ليتاتى اثبات غيره له وكل واحد من مدلوليهما غير مستقل بالمفهومية بل امر ثابت للغير وليس المراد مطلق الثبوت بل المعرف لحال الغير والا انتقض بالبياض مثلا فانه ثابت للغير وهو مستقل بالمفهومية فمعنى من مثلا هو الابتدا الخاص الذى يكون الة لملاحظة حال الغير وهو السير والبصرة مثلا اعنى كون الاول مبتدا والثاني مبتدا منه ومعنى ضرب هو النسبة المخصوصة الجزئية فانها معرفة لحال الحدث وحال الفاعل من كون الاول مسنداً والثاني مسنداً اليه فقول الشارح ومعنى ضرب هو ذلك الحدث المنسوب الى فاعل ما الاولى ان يقول هو النسبة اذ هى المعرفة لحال الغير واما الحدث فمستقل بالمفهومية وقوله الى فاعل ما ينافى لما مر من ان مدلول الفعل الحدث والنسبة لفاعل معين وهما قولان والراجح ما تقدم (ض ومن هذه الجهة لا يثبت له الغير)

ش اى كون كل من مفهومى الفعل والحرف امر غير ثابت في نفسه بل لغيره اى لا يثبت الغير لكل واحد منهما بل لا يثبتان لشئ كما لا يثبت شئ لهما اصلا اذا كانا مستعملين في معناهما وانما قيدنا بالاستعمال لئلا ينتقض بقولهم ضرب فعل ماض ومن حرف جر فان الالفاظ كلها في انفسها اى مقطوعا فيها النظر عن ارادة معانيها الموضوعة هى لها متساوية الاقدام في صحة الحكم بها وعليها لان الكلمة اذا اريد لفظها كانت اسما فيصح الحكم عليها وان كانت فعلا او حرفا وقد اشار الى التنبيه التاسع بقوله (التاسع الفعل مدلوله كلى قد يتحقق في ذوات متعددة فجازت نسبته الى خاص منها فيخبر به

ش ولما ذكر في التنبيه الثامن جهة الاشتراك بين الفعل والحرف

ذكر في هذا التنبيه جهة الافتراق فاعلم ان الفعل باعتبار جزء معناه وهو الحدث كلى واما باعتبار تمام معناه وهو الحدث والزمن المعين والنسبة الى موضوع ما ففى كليته نظر بل هو باعتبار تمام معناه كالحرف وذلك لعدم استقلال جزء معناه وهو النسبة والمركب من المستقل وغيره غير مستقل فكما ان لفظة من موضوعة وضعاً عاماً لكل ابتداء خاص بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعة وضعاً عاماً لكل نسبة الحدث الى فاعل ما بخصوصه فجعله من اقسام اللفظ الموضوع لمعنى كلى غير مستقيم ولما كان الحدث الذى هو جزء معنى الفعل مستقلا بالمفهومية قد يتحقق في ذوات متعددة صالحاً للانتساب الى كل واحد منها جازت نسبته الي خاص منها فيخبر به باعتبار ذلك الحدث عن شىء وهو بهذا الاعتبار مسند دايماً لانه قد اعتبر في مفهومه الاسناد الدايم بحسب الوضع فلذا لم يمكن جعله مسند اليه قال الدسوقى ما افاده كلام الشارح من ان الفعل موضوع بوضع واحد لمجموع معناه مخالف لما ذكره المحققون من ان المشتقات موضوعة بوضعين موضوعة باعتبار مادتها وضعا نوعياً وموضوعة باعتبار هيئتها للمشخصات وضعاً خاصاً فضرب مثلا باعتبار مادته موضوع للحدث وباعتبار هيئته موضوع لنسبة ذلك الحدث الى فاعل ما بخصوصه في زمن معين اه (فائدة) الصيغة هى الهيئة العارضة للفظ باعتبار الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض وهى صورة الكلمة والحروف مادتها والابنية هى الحروف مع الحركات والسكنات المخصوصة والوضع الشخصى ما تعلق بخصوص والوضع النوعى ما تعلق بكلى فان قلت كما ان مجموع الفعل والفاعل في نحو قام زيد يستفاد منه نسبة غير مستقلة وطرفان كذلك الصفة نحو قايم يستفاد منها نسبة غير مستقلة وطرفان فلم قلتم جاز كون الصفة

محكوماً عليها ومحكوماً بها دون الفعل مع فاعله اذ لا يصح الحكم عليه ولا به اجيب بان النسبة في الفعل وحده نسبة تامة مستقلة منفردة بنفسها اى ملحوظة في نفسها وليست معتبرة لتقييد شيء غير مربوطة بغيرها يعنى الفاعل بمعنى ان وجودها ليس مرتبطاً بوجوده وبيان ذلك ان النسبة جزء من معنى الفعل لانهموضوع للحدث والنسبة فهى مفهومة قبل تركيبه مع الفاعل والمقصود من التركيب افادتها للغير من حيث التعيين بخلاف الصفة فان النسبة المعتبرة فيها نسبة تقييدية غير تامة لا تقتضى انفراد الحدث عن الذات بل تقتضى الارتباط بينهما فمتى ذكر الوصف فهم الحدث والذات بخلاف نسبة الفعل فانها تقتضى انفراد الحدثعن الفاعل المسند اليه فاذا قلت قام فهم منه حدث ونسبة بدون فهم الفاعل المعين لا بالوضع ولا باللالتزام كما تقدم والصفة ايضاً لا تكون مقصودة بالافادة منالعبارة بل تارة وتارة فلهذا جاز ان يلاحظ جانب الذات تارة فتجعل محكوماً عليها كما اذا قلت القائم زيد فقد لاحظت من القائم الذات فلذا حكمتعليه بانه زيد وتارة جانبالوصف اى الحدث اى وتارة يلاحظ من الصفة جانب الحدث فتجعل محكوماً بها كما اذا قلت زيد قائم فقد لاحظت من القايم الحدث فلذا احكمت به على زيد لان الحدث انما يحكم به واما النسبة المعتبرة فيها فلا تصلح للحكم عليها ولا بها لانها غير ملحوظة بالذات بل بالتبع لتعرف حال الحدث والذات والمحكوم به والمحكوم عليه لا بد ان يكون قصدياً لان صحة الحكم على الشيء فرع قصده واما النسبة المعتبرة في الفعل فقد تكون ملحوظة قصداً وبالذات وقد تكون ملحوظة تبعاً غير مقصودة بذاتها بل على انهاء الة لملاحظة غيرها ومرءاة لمشاهدة ما سواها وهى بالاعتبار الاول مستقلة بالمفهومية والتعقل وصالحة لان

يحكم عليها بانها من باب النسب والاضافات اي من الصفات الاضافية ونعني بالاضافية ما لا يكون هيئة متقررة في الذات فهي خلاف الصفة الحقيقية التى هى هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها كالقدرة والارادة والحكم بها كما تقول ما يحث عنه معني النسبة وبالاعتبار الثانى غير مستقلة وغير صالحة للحكم عليها وبها بخلاف ما يستفاد من النسبة من مجموع الفعل والفاعل فهي غير مستقلة دائماً فان قلت ما ذكرته من ان مجموع الفعل وفاعله لا يصلح لان يكون محكوماً به ينافي ما ذكره النحاة من ان المسند فى قولنا زيد قام ابوه هو الجملة الفعلية اجيب بان هذا لا يرد لان المقصود من هذا التركيب الحكم على زيد بقيام الاب ومعلوم ان القيام المسند للاب مركب تقييدي والمركب التقييدي مفرد لا جملة لانها في تاويل مفرد لا جملة فهي في قوة زيد قايم الاب ولا شك ان قايم الاب مفرد مقيد اذ المراد بالمفرد ما ليس بقضية لا مقابل المركب ومن ثمة تسمع النحاة يقولون قام ابوه جملة وليس بكلام لتجرده عن ايقاع النسبة بين طرفيها بقرينة ذكر زيد مقدماً وابراز الضمير الدال على الارتباط الذى يستحيل وجوده مع الايقاع اى الحكم بوقوع النسبة بين قام والاب وانما استحال ذلك مع ما ذكر لصيرورة قام ابوه حينئذ جملة مستقلة والاستقلال ينافي الارتباط وهذا السر في قولهم الجملة ما بقيت على حالها لا ترتبط بغيرها اما اذا لم تبق على حالها بان اريد بها ما ذكر او اللفظ كما في قوله واذا قيل لهم امنوا فلا يمتنع الارتباط اذ المقصود واذا قيل لهم هذا اللفظ وقد تقدم ان الكلمة اذا اريد لفظها كانت اسما فيحكم بها وعليها وان كانت فعلا او حرفاً فالجملة كذلك (ص دون الحرف اذ تحصل مدلوله انما هو بما تحصل له)

ش قوله دون الحرف تقدم ان الاستقلال بالمفهومية لازم للكلية

فيتفرع على كلية المعنى استقلاله بالمفهومية ويتفرع على استقلاله صحة الاخبار ويتفرع على عدم الكلية عدم الاستقلال وعلى عدم الاستقلال عدم صحة الاخبار بذلك فما قيل فى الفعل يقال عكسه في الحرف فقوله دون الحرف مخرج لاستقلال اللازم للكلية فى الفعل دون الحرف فانه ليس بمستقل ويلزم من عدم الاستقلال عدم كليته لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم قوله اذ تحصل اى تعقل مدلول الحرف في الذهن وتحققه في الخارج انما هو بما يتحصل له اى بالمتعلق الذى يتحصل هو اى مدلول الحرف له والمراد بالتحصل الملاحظة والمعنى لان تعقل مدلول الحرف انما هو بالتبعية لمتعلقه من صفة ذلك المتعلق ان معنى الحرف يلاحظ له اى لاجل ذلك المتعلق فهو يلاحظ لا لذاته بل لاجل تعرف افادة حال ذلك المتعلق واذا كان غير مستقل في التعقل والتحقق (ص فلا يعقل لغيره)

ش اى فلا يثبت لغيره وحينئذ فلا يخبر به كما لا يخبر عنه لذلك وقد اشار الى التنبية العاشر فقال (ص العاشر فى ضمير الغائب وفي كليته نظر فتأمل

ش العاشر فى ضمير الغايب اى في كلية ضمير الغائب دون ضميرى المتكلم والمخاطب لانهما لا يحتملان غيرهما بخلاف ضمير الغائب لكن فيه نظر لان توهم الوضع لمفهوم كلى لا يختص بضمير الغائب بل غيره كذلك واليه اشار بقوله وفي كليته نظر اى وفي الحكم عليه بالكلية فى الجملة او في بعض الاحوال وهو ما اذا كان مرجع الضمير امراً كلياً نظر ووجه النظر ان الضمير مطلقاً سواء كان للغائب او للمتكلم او للمخاطب موضوع لكل من المشخصات وضعاً كلياً عاماً وقد علم ان في كلية الضمير من حيث هو باعتبار توهم وضع كل واحد

من افراده لمفهوم كلى كوضع هو مثلا لمفهوم الواحد الغايب المذكر
نظراً اى لان الحكم بالكلية مخالف لوضع الواضع ولا مستند له الا
التوهم المذكور وهو يتأتى في الموصول والحرف واسم الاشارة لان
التوهم باب واسع اذ عرض التوهم لا ينقطع عن حكم العقل وفي بعض
النسخ وفي كليته وجزءيته نظر ووجهه ان كثيراً ما يكون المرجع
اليه ضمير الغائب كلياً كما فى قوله جاءني انسان فاكرمته كما يكون جزءيا
فى قولك جاءني زيد فاكرمته والحكم بانه في احدهما مجاز بعيد لكثرته
فالحكم بكليته وجزءيته محل نظر وتامل والحق انه يكون كلياً اذا كان
مرجعه كلياً وقد يكون جزءيا اذا كان مرجعه جزءيا وعلى هذا فضمير
الغائب موضوع للمشخصات بوضع وللامر الكلى بوضع فهو مشترك
وبعبارة اخرى ان كلمة هو موضوعة للجزءيات المندرجة تحت قولنا كل مفرد
مذكر فان الواضع جعل هذا ءالة لملاحظة الجزءيات وعنوانا لها ووضع
اللفظ بازاء كل واحد من الجزءيات بخصوصه وتلك الجزءيات تكون
حقيقية اذا كان المرجع اليه جزءيا حقيقياً وقد تكون غير حقيقية اذا
كان المرجع اليه كلياً فان الكلى من افراد جزءيات قولنا كل غائب
مفرد مذكر لكن جزءيته ليست حقيقية وما مر من ان الضمير مطلقا
موضوع للمشخصات اجراء للمتن على خلاف التحقيق والمصنف انما
عده من الجزءيات نظراً الى ان اكثر ائمة اللغة عدوا المضمرات مطلقاً
من المعارف واعتبروا فيها الجزءية الحقيقية لا الاضافية بناء على تعريفهم
المعرفة بما وضع لشيء بعينه اى معين ثم اشار الى التنبيه الحادى عشر
فقال (ص الحادى عشر ذو وفوق مفهومهما كلى لانهما بمعنى صاحب
وعلو وان كانا لا يستعملان الا في جزءيين)

ش اعلم ان نحو ذو وفوق موضوع لذات ما باعتبار نسبة مطلقة

كالصحبة والفوقية نسبة تقييدية لها اى الذات فليس في مفهومه ما
تحصل الا بذكر متعلقه بل هو مستقل بالتعقل والمقصود من هذا
التنبيه الاشارة الى التفرقة بين الحروف وبين الاسماء التى تشابه الحروف
في التزام ذكر المتعلق وذلك مثل ذو وفوق فان مفهومهما كلى لانهما
بمعنى مطلق صاحب وعلو وان كانا لا يستعملان الا في جزءيين اضافيين
بالنسبة الى معناهما الذى هو الصاحب والعلو لعروض الاضافة فلا يكونان
جزءيين بحسب الوضع بل باستعمالهما فى الجزءيين الاضافيين نحو جاءني
رجل ذو مال ورأيت طائراً فوق غصن والجزءى الاضافي اعم من
الحقيقى فقد يكونان جزءيين حقيقيين نحو جاء زيد ذو المال ورأيت
زيداً فوق السطح بجعل الاضافة للعهد وقد يكونان كليين حقيقيين كما
تقول الانسان ذو نطق وذو حيوة ورأيت انسانا فوق سطح ولذا لا
يصح حمله على الجزءية الحقيقية على ما يتبادر من المقابلة بالكلى بل
الجزءية الاضافية التى هى اعم فهما على كل حال سواء كانا حقيقيين او
كليين جزءيان اضافيان بالنسبة الى معناهما الذى هو مطلق صاحب وعلو
وحينئذ فقد ظهرت التفرقة بينهما وبين الحرف اذ معنى الحرف جزءى
مشخص كما بين وفائدة وضع ذو ونحوها التوصل الى وصف الموصوف
باسماء الاجناس كما ان الذى وصلة ووسيلة الى وصف المعارف بالجمل وحاصله
فذو وفوق وكل وبعض واشباهها وان لم تذكر الا بمتعلقها فليس
مشروطا فى دلالة معانيها للقطع بفهم معنى ذو وهو صاحب من لفظه
وكذلك البواقى وانما اشترط ليتوصل بذو الى الوصف باسماء الاجناس
وبفوق كذلك والى علو خاص وصاحب خاص وقس على ذلك وقد
اشار الى التنبيه الثاني عشر فقال (ص الثاني عشر لا يريبك تعاور
الالفاظ بعضها مكان بعض اذ المعتبر الوضع)

ش لا يريبك اى لا يوقعك في ريبة وشك تعاور الالفاظ بعضها مكان بعض اى تناوب بعضها مكان بعض فقوله بعضها بالجر بدل بعض من كل من الالفاظ وقوله مكان بعض حال اى حالة كون بعض الالفاظ واقعاً مكان بعض في الاستعمال وان قرىء بعضها بالرفع فالمعنى تناوبها وقوع بعضها مكان بعض على ان الجملة حال مؤكدة قوله اذ المعتبر الوضع ختم الرسالة بدفع ما عسى ان يخطر ببعض الاوهام اى الاذهان وهو ان الحكم بالجزءية والكلية والعلمية والموصولية وامثالها للالفاظ انما هو باعتبار ما إستعملت فيه من المعاني فاذا قلت مثلا جاءني ذو مال واردت به زيداً فيحتمل ان يتوهم انه جزءى لاستعماله في الجزءى ووجه الدفع ما ذكر وهو ان المعتبر فى الالفاظ حال الوضع والموضوع له في ذو امر كلى وان استعمل هنا في مشخص فلايكون جزءيا بخلاف زيد فانه جزءى لوضعه لذلك المشخص وكذا الحال فى مثل هذه الصورة والاستعمال لا ينظر اليه وهذا التنبية كالدليل للتنبيه السابق وبالله تعالى التوفيق. والهداية الى اقوم طريق. لا رب غيره . ولا خير الا خيره. وهذا اخر ما التقطته من شروح الرسالة مع شغل البال . فجاء والحمد لله تقييداً كما اردته وافياً بالمراد . محرراً لمسائل هذا الفن لا يشبع منه الناظر . ولا يصدر عن مورده الخاطر . فالحمد لله الذى هدينا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدينا الله وقد كان الفراغ من تحريره في سنة ثمان وستين ومائتين والف . من هجرة من له الفخر والعز في الدارين والشرف . ونحن اسرى بايدى الفرنسيس بمدينة انبواز. فانفع به اللهم من كتبه او قراه وحصله واغفر لنا ولوالدينا ولجميع المؤمنين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم

ان اجل ما سطرته سوابق الاقلام . وحاكته دقائق الافهام . حمد الله تعالى الذى ايقظ افكار الحفاظ . لاستخراج درر المعانى من صدف الالفاظ . فابرزوا من محاسن الوضع ما ترقرق فيه ماء الطبع . وارتفع له حجاب القلب والسمع . والصلاة والسلام على من ازدهت الحروف بجوامع كلمه . وابتهجت الضمائر ببدائع حكمه . وعلى آله واصحابه الذين شرحوا ببراعة عباراتهم صدور المهارق . واتوا من معجزات البلاغة في اشاراتهم بالخوارق . وبعد فان الكتاب المسمى باتقان الصنع . في شرح رسالة الوضع . للامام الرباني . والعارف الصمداني . العلامة السيد محمد سعيد بن السيد محى الدين الحسنى قد اينعت اثماره . وتبسمت ازهاره . وجمع الى حسن الايجاز . درجة الاعجاز . والى فضيلة الابداع . جلالة الموقع في القلوب والاسماع . لا ينبو عن فهم . ولا يدق عن وهم . وقد تيسر بعونه تعالى طبعه في مطبعة جريدة بيروت البهيه . التى هى بطبع الكتب النفيسة حريه . وكان تمام طبعه بعد امعان النظر في تنقيحه . وبذل الجهد في تصحيحه . يوم الخميس الرابع عشر من ربيع الثاني سنة ثمان وثلاثمائة والف من الهجرة النبويه . على صاحبها افضل الصلاة وازكى التحيه . ما اجتلت الافكار من الالفاظ انوارها . واجتنت الاذهان من المعاني اثمارها .



